



المحتويات

الصفحة

البند ١٣٠ من جدول الأعمال :

العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين (تابع) ١١٨٩

الرئيس : السيد عصمت ط . كتّاني (العراق)

البند ١٣٠ من جدول الأعمال

العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين (تابع)

١ - السيد نيسيبوري (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على إثر الهجوم الذي قام به السلاح الجوي الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية في ٧ حزيران/يونيه في هذا العام ، فان مجلس الأمن قد اجتمع لكي يبحث هذه المسألة . وكما أوضحنا في ذلك الوقت^(١) ، فان وفد اليابان يجد من المؤسف للغاية أن اسرائيل قد قامت بهذا العمل الشائن وندين ذلك بشدة . إن اليابان تعتبر أن انتهاك المجال الجوي للعراق وتحطيم منشآتها هو انتهاك صارخ للقانون الدولي والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، لا سيما تلك التي تتعلق بالتسوية السلمية للخلافات وعدم استخدام القوة . وأن وجهة نظر اليابان التي أوجزتها الآن قد تم الإعراب عنها من جانب وزير الخارجية سونودا الى الزعماء الاسرائيليين في مناسبات عديدة .

٢ - في ١٩ حزيران/يونيه في هذا العام قرر مجلس الأمن بتوافق الآراء اعتماد القرار ٤٨٧ (١٩٨١) ، الذي يعبر بكل وضوح عن إرادة المجتمع الدولي إزاء هذه المسألة . وفي ذلك الاجتماع لمجلس الأمن^(٢) ، مع ذلك ، فان اسرائيل قالت أنها ترفض القرار . وينبغي للمرء أن يسجل بأن رفض اسرائيل لقرار مجلس الأمن هذا ، هو دليل واضح على تجاهلها لمجلس الأمن وللأمم المتحدة عموماً . والواقع إن هذا يثبت بأن اسرائيل قد اختارت ألا تستمع الى صوت المجتمع الدولي . وإن حكومة اليابان تناشد اسرائيل بقوة بأن تعيد النظر في موقفها وتنفذ القرار المذكور . وقد تشجعنا ،

من ناحية أخرى ، لان نسجل بأن استخدام القوة لم يتصاعد منذ ذلك الهجوم الذي تم في حزيران/يونيه الماضي . واثنا نقدر كثيراً ضبط النفس الذي يتميز به العراق والدول الصديقة له .

٣ - إن اليابان قد اعربت في مناسبات عديدة عن وجهة نظرها بأن اسرائيل والفلسطينيين مع البلدان العربية الأخرى ، يجب أن يتبادلوا الاعتراف ببعضهم ، وبأن السلم العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط يجب أن يتحقق من خلال عملية مباحثات السلام . وتحاول اليابان من ناحيتها جاهدة تحقيق هذه الغاية . ومن هذا المنطلق أيضاً فاننا نجد من المؤسف أن الهجوم الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية قد أعاق تحقيق السلم في المنطقة ونحث اسرائيل على الامتناع عن القيام بأعمال مماثلة في المستقبل .

٤ - ويشعر شعب اليابان بقلق خاص إزاء ذلك الحادث لأنه ينطوي على مسألة التنمية النووية . إن اليابان ، وهي الدولة الوحيدة التي عانت من الدمار الذي لحق بها من جراء القنبلة الذرية ، عملت وما تزال تعمل بنشاط من أجل تعزيز عملية نزع السلاح النووي كبنء ذي أولوية كبرى في مجال نزع السلاح عموماً . كما أننا نبدل جهوداً كبرى في مجال منع انتشار الأسلحة النووية . إن هذا الحادث خطير للغاية لأنه يشكل تهديداً خطيراً لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولنظام معاهدة منع الانتشار [القرار ٢٣٧٣ (د - ٢٢) المرفق] .

٥ - أود أن أختم ملاحظاتي بأن أؤكد مجدداً على موقف اليابان بضرورة بذل المزيد من الجهود لمنع انتشار الأسلحة النووية ، وإن البلدان التي لم تصبح طرفاً بعد في معاهدة منع الانتشار ، بما في ذلك اسرائيل يجب أن تنضم اليها في أسرع وقت ممكن .

٦ - السيد محمد عبد الله أبو الحسن (الكويت) : بسم الله الرحمن الرحيم ، إنه لمن المناسب أن أبدأ كلمتي بتقديم تهنئة دولة الكويت الى دولة أنتيغوا وبربودا بمناسبة انضمامها الى الأسرة الدولية آملي أن يكون انضمامها ومساهمتها معنا عاملاً من عوامل تدعيم الأهداف السامية للأمم المتحدة .

٧ - نعالج في اجتماعنا هذا موضوعاً يطرح لأول مرة أمام الجمعية العامة ، وهو موضوع العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية ، لكن هذا الموضوع يعكس في نفس الوقت استمرار السياسة العدوانية والتوسعية التي دأبت اسرائيل على انتهاكها منذ اغتصابها للأرض العربية في فلسطين ، كما يعكس أيضاً جانباً جديداً للشراة الاسرائيلية ، لتصل هذه المرة الى المرافق الاقتصادية للدول العربية .

٨ - إن ما قامت به اسرائيل يوم السابع من حزيران/يونيه من العام الحالي يجب أن لا يؤخذ في مفهومه السطحي على أنه مجرد حلقة

أعتقد أننا واجهنا مسألة خطيرة كالتى نواجه تأثيراتها الآن . إن الوكالة قد فتشت المفاعل العراقي ، ولم تجد أية دلالة على وجود أي نشاط يخالف معاهدة الحظر على انتشار الأسلحة النووية . إن دولة غير ملتزمة بمعاهدة الحظر على انتشار الأسلحة النووية ، لم تظمن الى النتائج التى توصلنا اليها ، ولم تظمن الى مقدرتنا فى القيام بمسؤولياتنا فى الحفاظ على سلامة ضماناتنا ، ووجدت أنها مدفوعة للقيام بعمل عسكري . ومن ناحية المبادئ ، فإن المرء يشعر بأن نظام السلامة والضمان قد تعرض للعدوان أيضا . أين سيجرنا هذا الأمر فى المستقبل ؟ إنه لأمر فى غاية الخطورة » .

١٢ - إن المغزى الجديد الذى عكسه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة النووية يتمثل فى أن إسرائيل ليست فقط دولة توسعية تمارس العدوان ، وتجرم الشعوب والدول من حقها فى التقدم الاقتصادي ، إنما تريد أيضا أن تنسف الوكالات والمؤسسات التى ارتضتها الأسرة الدولية لتراقب وتطور نشاطاتها التقنية . لقد أصدرت الوكالة الدولية للطاقة النووية فى اجتماعها يوم ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ قرارها رقم ٦٥٣ تشير فيه الى أن العدوان الاسرائيلي محل البحث إنما يعتبر عدواناً على الوكالة وعلى نظامها فى المراقبة والسلامة . إن هذا القرار هو تعبير عن شعور العالم بالمغزى الجديد للسياسة الاسرائيلية التى نتحدث عنها .

١٣ - إن وفد بلادي يعتقد أنه قد آن الأوان للمجتمع الدولي بعد أن أحس بحقيقة الأهداف الاسرائيلية ، والتي لم يكن ينقصها الدليل على عدوانيتها ، بأن عليه ان يردع تلك القوة ويلزمها بمسؤولياتها وينتاج أعمالها ، وأن يفرض عليها احترام المبادئ والمواثيق التى ارتضتها الأسرة الدولية .

١٤ - لقد أصدر مجلس الأمن بتاريخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨١ قراره رقم ٤٨٧ بشأن الاعتداء الاسرائيلي ، وإن ذلك القرار يعتبر فى اعتقادنا الحد الأدنى الذى كان على هيئة دولية مسؤولة عن حفظ السلام والأمن الدوليين ، وعن ضمان التزام الدول بتنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، إصداره ، كلنا نسارع الآن لتسجيل خيبة أملنا فى أن الفقرات التنفيذية لذلك القرار لم تنفذ حتى الآن . إن ذلك يدفعنا الى أن نطالب بضرورة اتخاذ اجراءات حاسمة تجاه استهانة اسرائيل بقرارات مجلس الأمن ، وضرورة إجبارها بالانصياع لتلك القرارات . إن ميثاق الأمم المتحدة يحمل فى طياته العلاج لمثل هذه الحالة ، وبالتالي فيجب فرض العلاج .

١٥ - إن وفد بلادي يطالب بأن تقوم الجمعية العامة بتأكيد حق العراق الكامل ، وحق جميع الدول الأخرى وخصوصاً النامية منها فى أن يكون لها برامج للاستفادة من التكنولوجيا النووية فى خدمة اغراضها السلمية ولخطتها فى التنمية الاقتصادية . ويطالب مجلس الأمن بضرورة اتخاذ الإجراءات الفعالة واللازمة لمنع اسرائيل من تكرار عدوانها وخرقها لحقوق الدول فى العيش بحرية وسلام وازدهار .

١٦ - كما أننا نطالب القوى التى تمد اسرائيل بالمقدرة العسكرية والاقتصادية والتي تساعد على شن عدوانها أن تتوقف فوراً عن ذلك ، وأن تفرض عليها احترام المبادئ والأعراف الدولية .

١٧ - أمامنا تحت هذا البند مشروع قرار مقدم من مجموع دول بينها بلادي الكويت ، نعتقد أن الهدف من ورائه لا يجب ان يقتصر على إقراره فقط ، إنما ما نطالب به خدمة للسلام والأمن الدوليين ،

جديدة فى مسلسل العدوان الاسرائيلي ، بل يجب أن يكون كذلك ناقوساً لجميع دول العالم التى تريد استخدام التكنولوجيا الحديثة بجميع أنواعها فى خدمة برامجها للتنمية الاقتصادية . ويجب أن يعكس أيضاً عداوة اسرائيل وعرقلتها لأي تقدم اقتصادي واجتماعي تحرزه أية دولة من دول المنطقة . لقد عبرت جريدة اللوموند الفرنسية بصدق عن هذا المفهوم حين قالت فى عددها الصادر يوم ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨١ بأن اسرائيل لا يمكنها السيطرة على المنطقة إلا اعتماداً على المساعدات الفنية الغربية ، وخصوصاً مساعدات الولايات المتحدة . وأكملت الصحيفة قائلة : وإن لديها مصالح كبيرة فى إبقاء العرب متخلفين .

٩ - إن المنشآت النووية العراقية كانت ستدرب خمسمائة مهندس وفني عربي ، وهذا ما أرادت اسرائيل أن تحول دونهُ ، وكما لو كان بإمكانها وقف التقدم العلمي لأمة بأسرها . إنه لمن التناقض أن اسرائيل التى لديها المقدرة التقنية على صناعة الأسلحة النووية ، والتي لديها مفاعلات نووية تعمل منذ الخمسينات ، والتي ترفض الانضمام الى المعاهدة الدولية لعدم انتشار الأسلحة النووية ، والتي ترفض قبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية تحارب فى نفس الوقت العراق وهي التى التزمت بالمعاهدة الدولية لعدم انتشار الأسلحة النووية وقبلت بضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية ، فى حقها الطبيعي ، والمكفول بالقوانين الدولية فى إقامة منشآت نووية بهدف استخدامها فى الأغراض السلمية .

١٠ - إن اسرائيل بترسانتها العسكرية تتصرف بمعزل عن أبسط القوانين والمواثيق والأعراف الدولية ، يحكمها فقط ، فى تصرفاتها منطق القوة فى تحقيقها لأهدافها غير الشرعية . إن هذا المفهوم بدأ حتى بعض الاسرائيليين أنفسهم يتحققون منه ، فدعني أيتها السيد الرئيس أن اقتبس ما قاله موسى شاريت وهو كما تعلم أول وزير خارجية وثاني رئيس وزراء لاسرائيل فى يومياته التى نشرت بعض أجزاء منها مؤخراً فى الولايات المتحدة حيث يقول :

« ان ما يصدمني ، ويقلقني ، هو العقلية الضيقة ، والأفق القصير لقادتنا العسكريين . أنه يبدو أنهم يعتقدون بأن دولة اسرائيل يمكن لها ، أو حتى يجب عليها أن تتصرف فى مجال العلاقات الدولية وفق قانون الغاب » .

كما أن نفس المسؤول الاسرائيلي السابق يقول فى جزء آخر من يومياته فيما يتعلق باستخدام اسرائيل الخاطئ لمفهوم الدفاع عن النفس :

« إن الظاهرة التى عمت بيننا لسنوات وسنوات ، هي عدم الحساسية أو الاستشعار من التصرفات الخاطئة ، أو من الفساد الأخلاقي ، فإن التصرف الخاطئ فى حد لا يعتبر أمراً هاماً بالنسبة لنا ، فكلنا نحس به فقط عندما تؤدي نتائجه الخطيرة الى فقدان موقع أو مركز قوة ، لا توجد لدينا معالجات أخلاقية تجاه مشاكل أخلاقية ، لكن توجد لدينا معالجات عملية تجاه مشاكل أخلاقية » .

١١ - لقد عبر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة النووية ، عن مغزى جديد للاعتداء الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية حين قال فى بيانه يوم التاسع من حزيران/يونيه ١٩٨١ :

« ان هذا الإعتداء على المركز النووي العراقي هو تطور خطير وله تأثيرات بعيدة المدى . إن ضمانات الوكالة تعتبر عاملاً رئيسياً فى عدم انتشار الأسلحة النووية . طوال مدة عملي هنا لا

فستعمل إسرائيل ما في وسعها لتدميره ؟

٢٣ - إنه منطق مرفوض من المجتمع الدولي ومن الميثاق الذي منع ليس استخدام القوة ، وإنما حتى التهديد باستخدامها . وهو مرفوض لأن إسرائيل هي التي تثير الرعب بامتلاكها للقنابل الذرية وليس العراق . وهو مرفوض لأنه قائم على العنصرية البغيضة التي تسمح فقط لإسرائيل أن تكون حكماً على سلوك غيرها من الدول .

٢٤ - كما إن العدوان الإسرائيلي على العراق يمثل خرقاً قاضحاً للميثاق والأعراف الدولية وقواعد القانون الدولي . وتبريراً لاعتدائها الوحشي تدعي إسرائيل بأنها استعملت حق الدفاع عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق . وقد رفض أعضاء مجلس الأمن ، بصورة منفردة وجماعية هذا الإدعاء . كما أعلنت العديد من الدول بما في ذلك المشايعة منها لإسرائيل ، عن طريق بيانات من ممثلي حكوماتها عن رفضها لذلك الادعاء وبالتالي شجبها للعدوان . ويتضح من هذا اساءة استعمال إسرائيل لهذا الحق وتحريف معناه وامتثالها لمتطلباته الأساسية .

٢٥ - وهذه ليست أول مرة تعكس فيها إسرائيل الحقائق وتسنف كل ما بنته الأجيال من مبادئ قانونية مستقرة متهمه الأمم المتحدة ، بل والعالم أجمع بالنفاق . ألم يقل المجتمع الدولي بأن احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة ، وبناء المستعمرات فيها ليس شرعياً ؟ وكان منطق إسرائيل بأن هذا العمل شرعياً ، ونكابة بالمجتمع الدولي غيرت إسرائيل اسم الضفة الغربية وأطلقت عليها اسمي جوديا وسباريا ، مثلاً عملت سابقاً مع المدن الفلسطينية الأخرى . ألم يدن المجتمع الدولي تصرفات إسرائيل غير القانونية الهادفة إلى تغيير المعالم التاريخية للقدس الشريف والمسجد الأقصى ؟ وعادت إسرائيل مرة أخرى لتتهم المجتمع الدولي بالجهل والنفاق .

٢٦ - ولكن لنسلم بمنطق إسرائيل بأن المجتمع الدولي منافقاً ، فهل تعتبر إسرائيل رئيس الولايات المتحدة الأميركية الراحل السيد ايزنهاور ، منافقاً أو خاضعاً للضغط حينما رفض تبرير إسرائيل بأن هجومها على مصر عام ١٩٥٦ كان دفاعاً عن النفس ، والذي حذر إسرائيل بأنه سيقوم بقطع جميع المساعدات العسكرية والاقتصادية عنها إذ لم تنسحب من الأراضي المصرية ؟

٢٧ - إن مبدأ الدفاع عن النفس في القانون الدولي يقوم على ركيزتين أساسيتين ، وهما : أولاً - أن يكون هناك ضرورة ملحة للقيام به ، وثانياً - ضرورة أن يتناسب حق الدفاع عن النفس مع حجم الخطر المني من استعمال هذا الحق لإزالته . وكما هو واضح ، فإن المفاعل العراقي لم يكن خطراً على إسرائيل ، لأنه بشهادة مستشاري الهيئة الدولية للطاقة الذرية الذين كانوا يقومون بالتفتيش المستمر عليه وكان آخرها في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ لم تكن هناك أية بادرة من أنه مهياً لإنتاج القنابل الذرية وبالتالي فإن عنصر الضرورة الملحة لا ينطبق هنا . أما بالنسبة للعنصر الثاني والمتعلق بالتناسب (PROPORTIONALITY) فإن اعتداء إسرائيل الوحشي على المفاعل السلمي العراقي وتدميره وقتل عدة أشخاص مدنيين ، ثم اختراق المجال الجوي لدولتين أخريين لا يمكن أن يوصف بأنه متناسب ، مع مجرد وجود المفاعل العراقي المنشأ للأغراض السلمية ، بحيث لم يكن هناك خطر على الإطلاق على إسرائيل من وجوده . ولما كان من الواضح أن منطق القانون لا يقف إلى جانب ادعاء إسرائيل ، فإنها بررت اعتدائها على المفاعل العراقي بحجة أنه في المستقبل سوف يكون قادراً على إنتاج القنابل

وخصوصاً لحقوق الدول في التقدم الاقتصادي ، أن يصار إلى تنفيذه بالسرعة وبالجدية التي يستحقها .

١٨ - السيد فاهم سلطان القاسمي (الإمارات العربية المتحدة) : إن مشاركة العدد الكبير من الوفود في تبني هذا البند وإحالاته إلى الجمعية العامة هو أكبر دليل على أهميته ، نظراً لما يمثله العدوان الإسرائيلي على المفاعل الذري العراقي من خطر على السلم والأمن ، ليس في منطقتنا فحسب ، وإنما في العالم أجمع ، نظراً لما ترتب عليه من آثار جسيمة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وإن اللجوء إلى الجمعية العامة يعني في الحقيقة عدم الاكتفاء بما اعتمدته مجلس الأمن في قراره رقم ٤٨٧ المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨١ بشأن ذلك العدوان من شجب وإجراءات أخرى ضد إسرائيل . وكما هو معروف للجميع ، يعود القصور في ذلك القرار إلى عدم الارتفاع إلى مستوى جسامته العدوان وآثاره الخطرة نظراً لمواقف بعض الدول وتهديدها باستعمال القيتو ضد أي قرار لا يلاقي قبولها أو موافقتها . وإننا نأمل من الجمعية العامة في مناقشتها لهذا العدوان ، أن تعالج ذلك القصور وذلك باعتبار قرار يتضمن التوقعات المرتقبة منها في منع تكرار ذلك العدوان ، وفي محاسبة إسرائيل محاسبة كاملة على ارتكابه .

١٩ - يمثل العدوان على المفاعل النووي العراقي الذي جاء في أعقاب القصف الجوي الاجرامي لمخيمات اللاجئين في جنوب لبنان والمنشآت المدنية في بيروت حلقة أخرى من سلسلة الاعتداءات الاسرائيلية على الفلسطينيين والدول العربية ، بل يذهب إلى أبعد من هذا إذ فيه تصعيد للعدوان سواء من ناحية الكيفية أو البعد المكاني . لقد دأبت إسرائيل في الماضي على الاعتداء على الدول العربية المجاورة ، بينما في هذه الحالة امتدت يدها الاجرامية إلى دولة لا تحاورها ، وهي العراق . ويعني هذا بالتالي أن الدول العربية الأخرى البعيدة عن إسرائيل بما في ذلك دولتي ، معرضة أيضاً للعدوان والقصف متى شاءت ورغبت السلطات الاسرائيلية في ذلك .

٢٠ - إن بلادي كدولة منتجة للنفط ترفض منطق إسرائيل العنصري من أن الدول النفطية لا تحتاج إلى مصادر أخرى للطاقة لأن لديها بترول ، لأننا إذا سلمنا بهذا المنطق العنصري فأننا سوف نحكم على مجتمعاتنا بالتخلف التكنولوجي التام ، مع حرماننا من المزايا التي تحققها التكنولوجيا المعاصرة في ميادين البيئة والطب وغيرها من المنجزات التي تعد ضرورة لتقدم المجتمع .

٢١ - إننا أمام حالة خطيرة ووحيدة من نوعها ، ألا وهي استخفاف إسرائيل واستهجانها لكل ما يصدر عن هذه المنظمة الدولية وما يتبعها من منظمات ، من أحكام وقرارات ، ولا يقف استهجانها عند هذا الحد ، وإنما يتعداه إلى تزوير كاذب لآراء العلماء والفقهاء ، حتى الميثاق الذي بنيت عليه هذه المنظمة لم ينج من عبث إسرائيل . ولا أريد الخوض في هذه المسألة الآن ، فهي موجودة بالتفصيل في مداولات مجلس الأمن اثر إنعقاده بعد الغارة الاسرائيلية في حزيران/يونيه من هذا العام .

٢٢ - إذا كان المجتمع الدولي كله قد أدان اعتداء إسرائيل الوحشي على المفاعل العراقي السلمي ، وأدان أعضاء مجلس الأمن ذلك الاعتداء ، فهل سيفعل المجتمع الدولي شيئاً إذا ما عرف أن مناحيم بيغن قد أعلن يوم ١٠ حزيران/يونيه من العام الحالي في مؤتمره الصحفي في تل أبيب بأنه إذا أعادت العراق بناء المفاعل ،

عودة الى شرعية الغاب وإنتهاك للنظام الدولي القائم وتهديد للسلم والأمن الدوليين .

٣٤ - من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وفي ضوء ما أوردته من معان وأثار للهجوم الاسرائيلي ، والتي سردها على سبيل المثال وليس الحصر ، تقع على الجمعية العامة مسؤولية رئيسية في معاقبة إسرائيل على عدوانها ، وعلى إنتهاك السبل اللازمة الرادعة لمنع تكراره مستقبلاً .

٣٥ - السيد سليمان (عمان) : من المبادئ الأساسية في القرار المرقم ٥٠/٣٢ للجمعية العامة والمؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، المبدأ الخاص بحق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . وهذا الحق ، ليس حقاً تمييزياً يمنح للبعض ، ويحجب عن البعض الآخر ، فكل الدول متساوية في الانتفاع بالإنجازات العلمية والمعرفة التقنية والفرص التي قد تسمح بها الطاقة النووية في خدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواءً كانت الدول منتجة لمصادر أخرى للطاقة أم لا . فضلاً عن ذلك ، يُعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي سوف يسترشد بها مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والمتوقع عقده في جنيف في صيف عام ١٩٨٣ .

٣٦ - لقد تمّ تشييد المفاعل النووي العراقي كنتيجة إيجابية للتعاون الدولي لتسخير العلم النووي والمعرفة التقنية للأغراض السلمية من أجل التنمية والتطور بعد أن انضمت العراق للاتفاقية الخاصة بالحد من انتشار الأسلحة النووية . وغني عن القول بأن التعاون في تشييد المفاعل كان في إطار هذه الاتفاقية ووفق مبادئها . وطبقاً لذلك ، أخضعت العراق لمفاعله للرقابة والتفتيش من قبل السلطة المسؤولة وهي وكالة الطاقة النووية . وبشهادة هذه الوكالة ، والدول التي تعاونت مع العراق في إنشاء المفاعل ، فإن طابعها ومقاصدها كانت للأغراض السلمية البحتة . واسمح لي ، سيدي الرئيس ، أن اقتبس هنا من شهادة مدير وكالة الطاقة أمام المجلس الحاكم للوكالة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨١ :

« لقد كانت العراق طرفاً في معاهدة عدم الانتشار منذ دخولها الى حيز التنفيذ في عام ١٩٧٠ . ووفقاً لتلك المعاهدة قبلت العراق ضمانات الوكالة بالنسبة لجميع أنشطتها النووية . وقد تمّ تطبيق هذه الضمانات بشكل يبعث على الارتياح حتى الآن ، بما في ذلك خلال الفترة الأخيرة من النزاع المسلح مع إيران . وقد جرى التفتيش بشأن الضمانات على المركز النووي العراقي في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام . وتم تسجيل جميع المواد الموجودة هناك بشكل يبعث على الارتياح . وقد شملت هذه المواد الوقود الذي تمّ تسليمه حتى ذلك الوقت الى مفاعل تموز » .

٣٧ - وفي وجه هذه الحقائق ، يتضح لنا ، فداحة العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية وأثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وعدم إنتشار الأسلحة النووية والسلم والأمن الدوليين . ولهذا الأسباب ، تقدم وفد عمان مع عدة وفود أخرى بطلب إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة .

الذرية . أي أن إسرائيل أعطت لنفسها الحق لاعتدائها على المفاعل العراقي حتى عندما لم يكن هناك خطر واقعي يهددها ، وإنما مجرد اعتقاد بأنه سوف يشكل خطراً عليها في المستقبل .

٢٨ - لقد رفض المنطق الدولي سابقاً حجة المانيا النازية . ولا أظنه سيقبل بحجة النازيين الصهانية الجدد . ولقد رفض المجتمع الدولي إدعاء المانيا النازية بأن هناك ضرورة ملحة لتبرير اعتدائها وردها العسكري على بولندا إثر بعض الحوادث الصغيرة على الحدود . وحتى مع التسليم بأن هناك ضرورة ملحة ، فإن ادعاء المانيا كان مرفوضاً لانتقاصه عنصر التناسب مع عنصر الخطر أو الإرغام ، لأنه لا يمكن تبرير الهجوم الالمانى العنيف براً وبحراً وجواً على بولندا سنة ١٩٣٩ بأنه متناسب مع التهديد البولندي المزعوم .

٢٩ - لا يجوز لإسرائيل لوحدها وبصورة انفرادية ان تكون الحكم الوحيد بشأن استعمال هذا الحق ، وهذا مبدأ مقرر ومعترف به في القانون الدولي . ولقد أكد هذا المبدأ العلامة القانوني أوبنهايم في كتابه المعنون القانون الدولي ، والنزاعات ، والحرب والحياد : « ولا يستنتج من سمة حق الدفاع عن النفس - معتبراً كحق مؤصل وطبيعي - أن الدول التي تلجأ إليه تملك المكنة القانونية لتكون الحكم الأخير في تبرير عملها »^(٣) .

٣٠ - كما أكد هذا المبدأ أيضاً من قبل محكمة طوكيو في القضايا المرفوعة إليها عام ١٩٤٨ بشأن مجرمي الحرب اليابانيين حيث قررت ما يلي ، واقتبس بالانكليزية : « أن حق الدفاع عن النفس لا يعطي الدولة التي تلجأ الى الحرب سلطة القرار النهائي فيما يتعلق بتبرير عملها » .

٣١ - كما أن استعمال حق الدفاع من قبل إسرائيل أو غيرها خاضع للميثاق والسلطة لمجلس الأمن الذي له وحده حق تبرير أو رفضه ، ولقد أكد هذه الحقيقة أوبنهايم حيث يقول ، واقتبس بالانكليزية :

« ان الحق المتأصل يجب ان يكون خاضعاً لرقابة والحساب لدى سلطة عليا الا اذا كان سيصبح فرصة للإباحة وانعدام القانون ان النصوص الواضحة للمادة ٥١ تعبر بما فيه الكفاية عن هذا المبدأ العام الذي وضعه الفقه والسوابق القانونية »^(٣) .

٣٢ - وتدعي إسرائيل تبريراً لعدوانها على المفاعل العراقي بأن العراق يعمل على انتاج أسلحة نووية . ويتضمن هذا الإدعاء الباطل ، الذي لا يستند إلى أي دليل والذي رفضه الجميع ، التشكيك في النظام الدولي للتفتيش ووضعه موضع التساؤل كما يمثل هذا الادعاء تحدياً لهذا النظام بل وسعياً إلى إبطاله والاستغناء عنه . كما يشكل ذلك العدوان سابقة خطيرة ذات آثار ضارة وجسيمة على إستتباب الأمن والسلم الدوليين .

٣٣ - فكلنا يعلم أن هنالك العديد من الدول الحائزة على مفاعلات نووية تستخدم للأغراض السلمية ، وترتبط بعض هذه الدول علاقات متوترة مع بعض الدول المجاورة لها ، ومن باب الافتراض قد تحتذي دولة أو أكثر من هذه الدولة بسابقة إسرائيل وتعتمد على تدمير المفاعلات الذرية في الدول المجاورة لها . وفي هذا

٤٢ - من الجلي ، بأن إسرائيل بعدوانها المبيت على المفاعل النووي السلمي العراقي تكشف عن نواياها في فرض وتأكيد تفوقها التقني والاستراتيجي في المنطقة وهو دليل خطير على رفض إسرائيل لأية حلول سلمية في هذا المضمار إذ أن فرض السلطان والارادة بالقوة على دول المنطقة هو إستهتار بكل الجهود التي تبذلها هذه المنظمة لاقرار السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط .

٤٣ - وتكمن خطورة الموقف هنا في أن هذا العدوان الإسرائيلي يُشكل تهديداً مباشراً للسلام والأمن الدوليين ، إذ أن تعريض نظام الضمانات الدولي للخطر هو في صميمه تعريض للأمم المتحدة ولنظامها وميثاقها ، وإستهانة كاملة بالوكالة الدولية للطاقة النووية وبجهودها المتواصلة الرامية الى ضمان الاستخدام المأمون والمضمون للطاقة النووية في الأغراض السلمية في جميع أنحاء العالم .

٤٤ - والكل يعلم ، بأن إسرائيل ترفض الى الآن الإنضمام إلى إتفاقية الحد من إنتشار الاسلحة النووية ولا تخضع منشأتها النووية للتفتيش والرقابة ، كما أنها ضالعة في تعاونها مع النظام العنصري في جنوب افريقيا في الميدان النووي ، وهناك من الشواهد ما يثبت بأن اللانتين تجريان تجارب نووية في جنوب الاطلسي . ومن الأدلة ما يؤكد أن لدى إسرائيل ما يؤهلها لإنتاج سلاح نووي كما جاء في تقرير الأمين العام عن التسلح الذري الإسرائيلي (A/36/431) ، هذا ان لم تكن قد انتجته بالفعل .

٤٥ - ونظراً لهذا الرفض ، ولسلوك إسرائيل العدواني ، فقد اجمعت الاسرة الدولية على إدانتها ، ونرى لزماً على هذه المنظمة أن تتخذ من التدابير ما يكفل فعالية ردع المعتدي الأثيم وفق ما جاء في مشروع القرار رقم A/36/L.14 والمعرض امام هذه الجمعية الموقرة .

٤٦ - السيد مارينسكو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ البداية أوضحت رومانيا بوضوح موقفها فيما يتعلق بالهجوم الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية الذي هو موضوع البند المدرج في جدول أعمال الجمعية العامة بناءً على طلب أكثر من أربعين دولة .

٤٧ - وإذا كان وقد رومانيا يشترك مرة أخرى في هذه المناقشة فليؤكد مجدداً الموقف الدائم لوفد بلادي بالنسبة لمسائل في غاية الأهمية تتعلق بعدم السماح بالتهديد باستعمال القوة أو استخدامها ، وضرورة احترام استقلال وسلامة الأراضي وحقوق الدول في التطور وتكريس جهودها لتنميتها الذاتية ، وذلك بما تملكه من الموارد ، وضرورة ضمان المسلك الدولي لجميع الدول وفقاً لتلك المبادئ ، وإن أي عمل ينتهك تلك المبادئ والمعايير الأساسية للشرعية الدولية لايد من ادائه بقوة من قبل جميع دول المجتمع الدولي .

٤٨ - إن حكومة رومانيا والرأي العام في بلادي قد أدانا منذ البداية وبقوة ذلك العدوان المسلح الذي يعتبر إنتهاكاً للقواعد الأساسية لمعايير القانون الدولي . وهذا ما أوضحه بجلاء البيان إلى أذاعته وكالة رومانيا الصحفية بتصريح من حكومة رومانيا وتم توزيعه كوثيقة من وثائق مجلس الأمن^(١) ، بالإضافة الى خطاب ممثل رومانيا في مجلس الأمن وفي محافل الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٤٩ - إن الهجوم الجوي الاسرائيلي سبب قلقاً عميقاً في العالم أجمع ، وتم شجبه من جميع الدول باعتباره إنتهاكاً سافراً لميثاق الأمم المتحدة ، وعملاً لا يمكن تحمله بالنسبة للعلاقات الدولية في الوقت الحاضر . إن تلك الإدانة العامة تم الإعراب عنها بكل

٣٨ - لقد أدانت الاسرة الدولية ، هذا العدوان الاسرائيلي البشع ، وأصدر مجلس الأمن قراره رقم ٤٨٧ (١٩٨١) مؤكداً حق العراق السيادي في إنشاء برامجها النووية من أجل التنمية الاقتصادية والصناعية للأغراض السلمية . ولن تنطلي على أحد المحجج الزائفة والأكاذيب التي إنتجأت إليها إسرائيل لتبرير هذا العدوان الهجمي الذي خرق المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وكل المبادئ الثابتة للقانون الدولي ، وقرارات الأمم المتحدة بما فيها قرار الجمعية العامة رقم ٣٣١٤ بعدم استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة ضد السيادة والسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أخرى .

٣٩ - ولا يمكن قانوناً تبرير ما تدعيه إسرائيل من أن الهجوم الجوي كان دفاعاً عن النفس ، اذا لا يجوز أساساً الحديث عن الدفاع عن النفس في غياب الهجوم المسلح الفعلي أو الوشيك الحدوث . ولايد من توفر عناصر معلومة لشرعية الدفاع عن النفس ، وهو الهجوم المباشر أو الغامر الذي ليس فيه مجال لاختيار السبل أو التفكير .

٤٠ - ومن غير المسموح في السلوك الدولي المعاصر ، اللجوء الى ما يسمى بالحروب الوقائية لدرء خطر متوقع ، فقد ألغى ، وقضى ميثاق الأمم المتحدة على فكرة الحروب الوقائية التي كانت تلجأ اليها بعض الدول في الماضي وذلك نسبة للخطورة الكامنة فيها ، من حيث احتكار الدولة المعتدية حرية تقرير ما يعد « تهديداً » أو « خطراً متوقفاً » ، هذا بالإضافة لما تقدم من أن المنشآت النووية العراقية منشآت سلم وتنمية وليست منشآت حربية عدوانية .

٤١ - ولقد ذهب المندوب الاسرائيلي الى أبعد من هذا في بيانه أمام مجلس الأمن في حزيران/يونيه الماضي مدعياً بأن الهجوم الاسرائيلي كان عملاً دفاعياً وأخلاقياً وبحق لنا أن نتسائل هنا بعد أن إنحسر القنص القانوني عن أية أخلاقيات يتحدث مندوب اسرائيل ؟ هل هي أخلاقيات إحتلال أراضي الغير عن طريق القوة ؟ أو هي أخلاقيات ضرب المدنيين العزل ؟ أو أخلاقيات هدم المنازل وتشريد الأبرياء ؟ أم هي أخلاقيات اللجوء الى اسلوب الغاب والاعتداء على المياغة والعمل الاجرامي المدرس المبيت ؟ وسجل إسرائيل هنا حافل بالاستهتار بالقيم وأخلاقيات السلوك الدولي ، ولا يجوز اعتبار العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي عملاً منفرداً ، ولا يمكن النظر اليه بمعزل عن ممارسات إسرائيل الأخرى ، فهي تتطابق معها إن لم تكن قمة أخرى للخرق المتكرر للقانون الدولي ، من ضم الأراضي بالقوة وعدم الإلتزام بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، في الأراضي المحتلة فضلاً عن إنكارها للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وأعمال العدوان والغارات المتكررة على مخيمات اللاجئين وعلى جيرانها . وقد جاء تأكيد هذا الإفلاس الأخلاقي على لسان موسى شاريت أول وزير خارجية لإسرائيل في يومياته التي نشرت بعد وفاته وهنا أقتبس :

« إن الظاهرة التي سادت بيننا لسنوات عديدة هي عدم الإحساس بالأعمال الخاطئة . والفساد الأخلاقي . فبالنسبة لنا ، فإن العمل المخطيء في حد ذاته ليس خطيراً .. إننا ندرک ذلك فقط في حالة ما اذا كان هناك تهديد بالأزمة أو نتيجة خطيرة أو فقدان للسلطان أو النفوذ . وليس لدينا نهج أخلاقي للمشاكل الأخلاقية ، بل اتجاه عملي للمشاكل الأخلاقية ... » .

٥٧ - وبغض النظر عن المتطلبات الخاصة لنظام ضمانات منع انتشار الأسلحة النووية وتقدير الدول لفعالية هذا النظام ، فإنه لا يمكن لأحد استناداً إلى أية حجة أو ظرف ، انكار حق أية دولة أخرى أو منعها من ممارسة حقها في استخدام الطاقة النووية من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، أو إتخاذ هذا النظام ذريعة للهجوم على سيادة وأمن دولة أخرى . وإن حق الدولة في سلامة أراضيها وسيادتها ، وحقها في اختيار مصادر نواتجها الاقتصادي لا يمكن أن تكون موضع بحث . ومن الواجب أيضاً أن نأخذ في الاعتبار حقوق الدول الأخرى في أن تكون موضع بحث من قبل دولة أخرى ليست طرفاً في معاهدة منع الانتشار ولم تلتزم بها .

٥٨ - إن احترام حقوق الدول الغير قابلة للتصرف في الاستخدام السلمي الكامل للطاقة النووية بشكل مبدأ أساسياً قد تم تجسيده مراراً في قرارات الأمم المتحدة وفي قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وأكدته بوضوح المناقشات التي دارت حول البند ١٤ وما ورد في تقرير الوكالة .

٥٩ - ومن بين النتائج التي لا بد للجمعية العامة أن تعرب عنها في ختام المناقشة التأكيد مرة أخرى على الحق السيادي الغير قابل للتصرف لأية دولة في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وحقها في الوصول إلى الخبرة العلمية والتقنية النووية واستخدامها في التنمية .

٦٠ - إن بحث هذا البند من جدول الأعمال ، يجعلنا نواجه مرة أخرى أحد أخطر النزاعات في العالم واطولها وهو مشكلة الشرق الأوسط . والواقع إن حدثاً في غاية الخطورة قد يقع نتيجة للموقف المتأزم في تلك المنطقة التي تحتوي على قدرة تدميرية كبرى .

٦١ - إن رومانيا تدين بصراحة العملية العسكرية الاسرائيلية وتؤكد رأيها بأن الموقف المعقد جداً في الشرق الأوسط لا يمكن حله إلا عن طريق الوسائل السياسية والمفاوضات فقط . وإن التطورات في الشرق الأوسط توضح أنه قد أصبح من الضروري ، أكثر من أي وقت مضى ، البدء دون إبطاء لتحقيق تسوية عادلة وشاملة وسلمية ودائمة لهذا النزاع . كما أكدت رومانيا أكثر من مرة منذ بداية النزاع أن الحل الذي يمكن له البقاء يكمن في انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة منذ حرب ١٩٦٧ . ومن الضروري أيضاً الاعتراف بحق شعب فلسطين في تقرير المصير بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة الخاصة . به أن سير الأحداث يوضح دائماً أنه لا يمكن تصور حل مُنصف لهذا النزاع دون إيجاد مناخ للسلم والاستقرار في الشرق الأوسط ودون حل للمشكلة الفلسطينية التي تعتبر عنصراً أساسياً لتسوية سلمية دائمة في المنطقة . إن التسوية السلمية ينبغي أن تشمل على ضمانات لاستقلال ولسلامة أراضي جميع الدول في المنطقة .

٦٢ - إن حكومة رومانيا والرئيس نيكولاي شوشيسكو قد أكد أكثر من مرة أنه نظراً إلى الظروف السائدة في المنطقة ، فإن الإطار الملزم تماماً للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة هو عقد مؤتمر عالمي تحت رعاية الأمم المتحدة يشترك فيه جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وفي الظروف الحالية ، فإن إقامة سلم دائم وعادل في الشرق الأوسط ، أصبحت أمراً ضرورياً تفرضها حاجة جميع شعوب المنطقة إلى تكريس إمكاناتها المادية والبشرية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والحاجة الملحة أيضاً لوضع حد لسباق التسلح في تلك المنطقة والعمل على منع إنتاج أو وضع أسلحة نووية في الشرق الأوسط .

وضوح في قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨١) ، وفي مقررات وبيانات مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وفي المنظمات والاجتماعات الدولية ومن قبل غالبية الدول .

٥٠ - وكما كنا أوضحنا فإن ذلك الإعتداء المُنْبِت الذي لا يمكن تبريره من جانب إسرائيل ، يشكل إنتهاكاً خطيراً للنظم التي تحكم العلاقات بين الدول والمبادئ الأساسية للاستقلال والسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وسلامة الأراضي وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها .

٥١ - إن الموقف الثابت لرومانيا هو التأييد والدفاع عن هذه المبادئ والالتزام الدقيق بها بالنسبة إلى كل دولة من دول العالم . وفي ضوء هذه المبادئ والأسس المعترف بها ، فإنه لا يمكن بأيّة طريقة من الطرق وفي ظل أية حجة تساق قبول استخدام القوة وأعمال العدوان أو الهجمات المسلحة ضد الشعوب الأخرى .

٥٢ - إن أعمالاً كهذه غير مقبولة على الإطلاق لأنها تشكل تحدياً خطيراً للحقوق السيادية للشعوب والأمم وتهدد بشكل خطير أمن جميع الدول والعالم بأسره ، لا سيما إذا ما أخذنا في الاعتبار الحروب المدمرة التي يمكن أن تقع نتيجة لها . وينبغي على المجتمع الدولي أن يرفض بصرامة نظرية الحرب الوقائية خاصة عندما تتحد كمبدأ سياسي ، لأن الحرب والضرية الوقائية لا يمكن قبولها لأنها تعتبر اعتداءً على الحقوق الأساسية للدول وتهدد السلم والأمن الدولي .

٥٣ - إن رومانيا ، كالدول الأخرى ، قد أكدت على أن هذه الأعمال تشكل سابقة خطيرة بالنسبة إلى الموقف الدولي الحالي .

٥٤ - والحقيقة لا يمكن اغفالها هي عدم إمكان ضمان أمن أية دولة من العدوان المسلح من قبل الدول الأخرى . وعلى العكس إن الإلتجاء إلى استخدام القوة المسلحة والقيام بالأعمال العدوانية يشكلان مصدراً لعدم الأمن ، ولأن الاعتداء على أية دولة سوف يتبعه رد فعل من قبل هذه الدولة مما يهدد الشعوب الأخرى وبالتالي السلم والأمن الدولي .

٥٥ - ومن المعروف جيداً أن من الأهداف الأساسية لسياسة رومانيا هو حل الخلافات بين الدول عن طريق الوسائل السلمية بصورة مطلقة ونتيجة لمبادرة من جانب رومانيا فقد طرحت هذه المشكلة أمام المنظمة منذ سنتين . وكما أكد رئيس جمهورية رومانيا السيد نيكولاي شوشيسكو ، فإنه لا يوجد نزاع في العالم لا يمكن حسمه عن طريق حل سياسي ، وليس هناك سبب يدعو الحكومات إلى الإلتجاء إلى السلاح لحل الخلافات المتعارضة . وخلافاً لذلك فإن مصلحة كل شعب ومصلحة السلم تجعل الإلتجاء إلى القوة والقيام بالأعمال العسكرية من الأمور التي يجب الإقلاع عنها أي الآن في الساحة الدولية وإن تحل النزاعات من الدول عن طريق المفاوضات فقط .

٥٦ - إن وفد رومانيا يود أن ينتهز هذه الفرصة لكي يؤكد من جديد الحق الثابت لكل دولة في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وحق الوصول - دون تمييز - إلى الاكتشافات والخبرة العلمية والتقنية في هذا المجال . إن كل عمل من شأنه منع أو تقييد ممارسة هذا الحق ، ينتهك مبدأ أساسياً من مبادئ الميثاق وهو المساواة في السيادة بين الدول . كما أن هذا يؤثر أيضاً على التعاون الدولي ويضع عوائق جديدة في طريق حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه جميع الدول ولا سيما الدول النامية ، وهذا من شأنه أيضاً تقويض السلم والأمن الدولي .

الوقت يزيد من التوتر في الشرق الأوسط. إنه لم يكن حدثاً منفصلاً، كما أنه ليس أول عمل من هذا النوع تقترفه إسرائيل دون إستفزاز، بل إنه مظهر آخر من مظاهر السياسة العدائية لإسرائيل.

٧٠ - ونظراً لسلسلة أعمال كهذه من جانب إسرائيل، التي تُهدد مباشرة سلم وأمن البلدان المجاورة لها والدول الأخرى في المنطقة، فإن وفد بلادي يعتقد أنه لا بد أن يتضح للجميع أن السبب الجذري لأزمة الشرق الأوسط برمتها، علاوة على العائق الأساسي لحل هذه الأزمة، أنه يكمن في السياسة العدوانية لإسرائيل. إن هذا المسار السياسي التوسعي، الذي تدعمه ترسانة هائلة من الأسلحة المتطورة والمكدسة في إسرائيل، ينطوي في حد ذاته على خطر تفجر الموقف بشكل أوسع نظراً لوجود تهديدات بالقيام بأعمال عسكرية عنيفة من قبل تل أبيب كي تبتز من حلفائها محاولة فرض إرادتها على المجتمع الدولي ومرغمة الرأي العام على قبول مطامح إسرائيل وغاياتها.

٧١ - ومن المعروف للجميع أن إسرائيل قد إنتهكت مراراً وتكراراً لميثاق وقواعد السلوك الدولي، وهي تستمر في تحدي القرارات العديدة لمختلف أجهزة الأمم المتحدة. إن هذا المسلك شاذ بصفة خاصة وغير مقبول من دولة تدين في وجودها ذاته إلى المنظمة. ولكنني أظن أنه لا يخفى على أحد أن شجاعة حكومة إسرائيل في انتهاك هذا المسلك، إنما هي مستمدة من الدعم الفعال لحليفها الرئيسي المعروف تماماً.

٧٢ - ومع ذلك، فلن يؤدي العدوان والمحاولات الأخرى من هذا النوع إلى أية نتائج إيجابية، ومن ثم ينبغي إيقافه. ويجب اتخاذ تدابير فعالة بغية وقف المناورات الرامية إلى حل المشاكل الملتزمة للشرق الأوسط وفقاً لمطالب وإدعاءات إسرائيل الأتانية غير المبررة. ويعتقد وفد بلادي تماماً أن حل أزمة الشرق الأوسط يتطلب منهاجاً شاملاً يمكن تحقيقه فقط عن طرق الوسائل السلمية السياسية في مؤتمر دولي يُعقد بمشاركة فعالة لجميع الأطراف المعنية، وينبغي بالطبع أن يشمل ذلك المؤتمر بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية.

٧٣ - إن التسوية العادلة الشاملة لهذه الأزمة، ينبغي أن تقوم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها منذ ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وعلى أساس احترام حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته الخاصة به، وحق جميع الدول في تلك المنطقة في العيش في سلم وأمن.

٧٤ - السيد سيوسترونك (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد أيد وفد تشيكوسلوفاكيا المقرر المتعلق بإدراج بند بشأن العدوان الإسرائيلي المسلح وآثاره الخطيرة على مركز البحوث النووية العراقي، في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، وهو العمل العدواني الذي إرتكب في ٧ من حزيران/يونيه من هذا العام. ونحن نشارك آراء الأغلبية العظمى للدول الأعضاء والرأي العام العالمي، في أن الغارة الغادرة التي شنها الطيران الإسرائيلي على المركز النووي السلمي أوزيرك كانت عملاً غير قانوني وبأبلغ الخطورة إذا ما نظرنا إلى عواقبه الوخيمة على المجتمع الدولي بأسره. إن فضح الأسباب الكامنة وراء هذا العمل العدواني وشجبه في المحفل الدولي للأمم المتحدة هو في رأي وفد تشيكوسلوفاكيا شرط ضروري مسبق للقضاء على نتائجه غير المشروعة ومنع تكراره مستقبلاً.

٦٣ - وفي الختام يجب على الجمعية العامة اعتباره انتهاكاً أن تدين بشدة، كما فعل مجلس الأمن في حزيران/يونيه الماضي، الهجوم الإسرائيلي للميثاق وللمعايير الأساسية التي تحكم سلوك الدول. إن النتيجة الواضحة التي يجب استخلاصها من قبل الجمعية العامة ومن قبل كل دولة عضو هي أن المجتمع الدولي قد عقد العزم على عدم احتال مثل هذه الأعمال التي تشكل إنتهاكاً لمصالح جميع الشعوب وللحفاظ على السلم والأمن وأنه لا يمكن لأحد إستناد إلى أي سبب أو في ظل أية ظروف انتهاك أمن أو استقلال دولة أخرى.

٦٤ - ومن الواجب المحتمي لكل حكومة ولكل رجل سياسي أن يرتفعوا بمسؤولياتهم لحماية السلم، وأن يوضع حد آني لأية أعمال من شأنها أن تزيد من خطورة الموقف في الشرق الأوسط وتضع عقبات جديدة في طريق التسوية السياسية السلمية.

٦٥ - وفي ظل الظروف الدولية الراهنة فإننا نعتقد أن الأمم المتحدة، يجب أن تضع عدم اللجوء إلى القوة أو التهديد باللجوء إليها في المكان الأول بغية العدول نهائياً عن استخدام الوسائل العسكرية في حل المشاكل الدولية، إن رومانيا مصممة على بذل جميع جهودها للوصول إلى هذا الهدف.

٦٦ - السيد سوموغي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنسبة إلى وفد هنغاريا، أود أولاً وقبل كل شيء أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنيء وفد انتيغوا وبربودا وهي الدولة العضو السابعة والخمسون بعد المائة في الأمم المتحدة، لإنضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة.

٦٧ - في ٧ من حزيران/يونيه ١٩٨١، قامت القوات الجوية الاسرائيلية بقصف مركز البحوث النووية العراقية أوزيرك. إن التفاصيل والآثار المباشرة لهذا العدوان المسلح معروفة لنا جميعاً ولذلك ليست هناك حاجة للتذكير بها. ولكن يجب أن نكرر مرة أخرى في هذه المرحلة أنه باقترافها هذا الهجوم المتعمد داخل أراضي العراق، فإن إسرائيل قد إنتهكت انتهاكاً سافراً ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص في الفقرة ٤ من مادته الثانية على ما يلي: «يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة».

٦٨ - لقد كان الانتهاك واقعاً، وظل واقعاً رغم جميع المناورات والمراوغات الاسرائيلية الرامية إلى جعل العالم يعتقد بأن المنشآت النووية العراقية قد دُمّرت ممارسة لحق الدفاع عن النفس. ولم يقبل أي شخص عاقل واحد هذه الادعاءات القائلة بأن مجرد وجود المفاعل النووي العراقي الذي خضع لتفتيشات الضمانات الدولية العادية التي تجب أي دليل لأي نشاط له يتنافى مع معاهدة منع الانتشار، قد شكل تهديداً مباشراً لأمن إسرائيل بحيث استلزم اعتداءً مسلحاً.

٦٩ - وإذا أخذ في الاعتبار هذه الحقائق، فإن وفد هنغاريا قد رُحّب بأحكام القرار ٤٨٧ (١٩٨١) الصادر عن مجلس الأمن والتي تدين بشدة الهجمة العسكرية من قبل إسرائيل، وتعيد التأكيد على الحق السيادي لجميع الدول في أن تقوم بتنفيذ برامجها التقنية والنوعية للأغراض السلمية بما يتفق والأهداف الدولية المقبولة بمنع انتشار الأسلحة النووية. وإن العدوان الإسرائيلي المسلح لا يتحدى فقط نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويشكك في مشروعية تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية ولكنه في نفس

٧٥ - إنَّ الحقائق التي لا يمكن إنكارها تبين أنه بعد إعداد كبير قامت إسرائيل بتوجيه ضربة متعددة لمنشآت دولة ذات سيادة وغير منحازة ، منتهكة بذلك المبادئ الأساسية وهذا عمل يهدد بالخطر السلم والأمن الدولي . إنَّ إسرائيل قد هاجمت مركزا من الواضح أنه صمم بامتثال دقيق للمادة الرابعة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، واستخدم مثل هذه المنشآت للأغراض السلمية .

٧٦ - إنَّ هذا الهجوم الإسرائيلي الذي لم يسبق له مثيل ، قد تمَّ ضد منشآت تمَّ بناؤها في دولة انضمت الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية حين وُضعت تلك المعاهدة في حيز التنفيذ في عام ١٩٧٠ . وبذلك فإنَّ جميع أنشطة البحث في الطاقة الذرية في المفاعل النووي اوزيراك كانت تحت رقابة دولية دقيقة ودائمة . أظهر ضرب إسرائيل المنشآت النووية التي تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . أظهر استهدافها الصارخ بنظام الضمانات الذي أقامته تلك المنظمة ، وبفعلها هذا فإنها قد اعتدت ايضا على النظام الدولي لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وعلى نظام منع انتشار الأسلحة النووية ككل . ولقد إقترفت هذه الهجمة من جانب دولة واصلت بعناد رغم المناشدات العديدة رفض الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتجاهلت مناشدة مجلس الأمن لها في ابرام الاتفاقات ذات الصلة بشأن الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛ كما انها وفقا للبيانات المختلفة ، تنوي القيام بتجميع اسلحتها النووية .

٨٠ - ولقد اوضحت تشيكوسلوفاكيا مبدأها بالنسبة لإدانة الهجمة الارهابية الاسرائيلية ضد منشأة البحث النووي العراقية في بيان وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا^(٣) في ١١ حزيران/يونيه عام ١٩٨١ ، وفي بيان ممثل تشيكوسلوفاكيا الدائم في مجلس الأمن في ١٦ حزيران/يونيه من هذا العام^(٤) . ونحن مستمرون في الاعتقاد بأنه لا بد لنا من أن نعتمد وان ننفذ عقوبات صارمة يكون من نتيجتها عدم إمكانية القيام بمثل هذه الأعمال العدوانية في المستقبل وإجبار إسرائيل على تعويض العراق بالكامل عن الضرر الذي لحق به .

٨١ - إن وفد تشيكوسلوفاكيا يود أن يؤكد اليوم مرة أخرى - وقد انقضت خمسة شهور بالفعل على العمل العدواني الجبان الذي إرتكبته إسرائيل - على أن أعمال إسرائيل العدوانية ضد سيادة العراق موجهة في نفس الوقت ضد التسوية السلمية للوضع في الشرق الأوسط . ان الهجوم الاسرائيلي قد زاد من خطورة الوضع المتوتر في ذلك الجزء من العالم . ونتيجة للموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن مناقشة العمل العدواني الاسرائيلي في مجلس الأمن عجزت عن أن تؤدي الى نتائج فعلية . إن قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) لا يتضمن العقوبات اللازمة ضد المعتدي . إن تصاعد العدوان الاسرائيلي ضد لبنان في الشهور الأخيرة يشهد بأن الأخذ حتى الآن بحلول وسط أو جزئية لتسوية في الشرق الأوسط لن يحقق ذلك الغرض ، ولا ولن يستطيع أن يؤدي الى وضع حد لأعمال اسرائيل العدوانية .

٨٢ - إن وفد تشيكوسلوفاكيا يرى أنه نتيجة لاطراد تفاقم الوضع في الشرق الأوسط يجدر بنا أن نبادر الى مناقشة شاملة للطرق والوسائل الممكنة لضمان تسوية عادلة ودائمة للمنطقة . إن أكثر الخطوات مناسبة في هذا الصدد هي الأخذ بالاقتراح المقدم من الاتحاد السوفياتي بعقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط ، تشترك فيه جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وبدون مناقشة جماعية للوضع ، والسعي البناء للوصول إلى طرق وأساليب فعالة تؤدي الى تسوية عادلة وواقعية للوضع في الشرق الأوسط فان ذلك الوضع المتوتر سوف ينطوي على تهديد بالانفجار إلى نزاع قد يمتد نطاقه ونتائجه المحتملة أبعد كثيرا من منطقة الشرق الأوسط .

٨٣ - السيد باشكفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن الهجوم الخطير الذي وقع في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨١ الذي شنته الطائرات العسكرية الأمريكية الصنع والتي كان يقودها القراصنة الاسرائيليون على مركز البحوث النووية العراقي بالقرب من بغداد ، أظهر مرة أخرى للعالم بأسره أن حكام إسرائيل مازالوا ينتهكون كل معايير القانون الدولي بغير خجل ويعطون لأنفسهم الحق في أن يفرضوا ما

٧٧ - إن ما يُسمى بالضربة الوقائية التي قامت بها اسرائيل ضد المركز النووي العراقي يبين بوضوح الأخطار المهلكة لمثل هذه المفاهيم . وإن وفد تشيكوسلوفاكيا يعتقد أن مناقشة عواقب أعمال القرصنة التي قامت بها اسرائيل ضد المركز النووي العراقي لا يمكن أن تتم دون الأخذ في الاعتبار أهداف إسرائيل التوسعية وتلك القوى التي تدعمها في ذلك ، وفي الأعمال العدوانية المماثلة في الشرق الأوسط ، وترمي هذه الأهداف الى قمع حركة التحرر الوطني لشعب فلسطين والحيلولة دون التوصل الى حل حقيقي للمشكلات التاريخية الحوية التي حلت بهذه المنطقة بعد أن ظهرت إسرائيل الى حيز الوجود لترسيخ نتائج العدوان وإعاقة تحقيق التقدم الاجتماعي في المنطقة بأسرها .

٧٨ - وتنفيذاً لهذه المخططات فإن إسرائيل تقوم بدور الشريك المطيع للاستعمار بقيادة وعلم ومباركة الولايات المتحدة الأمريكية . إن الهجمة الإجرامية على مركز اوزيراك لم يكن من الممكن القيام بها لولا موافقة ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة التي لم تستطع إخفاء قلقها البالغ بالنسبة لإقامة المركز النووي العراقي بل على العكس من ذلك فإنها أظهرت ذلك على مسمع من الجميع . ويظهر أن في تل ابيب التقطت الإشارة وان عمل القرصنة الذي كانت في طريق اعداده أعطي الضوء الأخضر وان بإمكانها القيام به دون عقاب حقيقي . وكما هو معلوم جيدا ، فان اسرائيل قد استخدمت القاذفات F-16 في الغارة وهي الطائرة التي تواصل الولايات المتحدة مدَّ إسرائيل كما كان عليه الوضع في الماضي .

٧٩ - إن الرأي العام العالمي ، لم يُضلل بمظاهر الدهشة الخادعة التي أبدتها واشنطن بعد الهجوم . كذلك لم ينطل على احد التوقف المؤقت في تسليم القاذفات من طراز F-16 إلى إسرائيل أو التأكيدات الفارغة بأن الطيران الأمريكي المزود بمعدات الرادار طويلة المدى ومراكز ومراقبة الاواكس في السعودية لم يرصد هذه الغارة . وفي الواقع فإن الولايات المتحدة قد اخفت عمدا هذا

أخرى ، بصرف النظر عن إعلان الحرب أو عدم إعلانها ، يعتبر عملاً من أعمال العدوان . إن الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا التعريف تنص على أن العدوان ينطوي على مسؤولية دولية . إن هذا العدوان الاسرائيلي ينبغي ألا يمر دون عقاب حيث أنه آدين بالاجماع عبر العالم بأسره . إن وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يؤيد فرض عقوبات ضد اسرائيل وفقاً للميثاق . ويجب أن تتصاع اسرائيل دون أية شروط ، الى قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ (١٩٨١) ، ولا بد من أن تدفع تعويضاً مناسباً للعراق نتيجة لتدمير المركز النووي ، والمعانة البشرية الناجمة عن ذلك .

٩٠ - وباعتبار أن إسرائيل بأنشطتها قد وضعت نفسها خارج نطاق عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فإن وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية قد أيد القرار الذي يعتمد في الدورة الأخيرة للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو قرار يجعل استمرار عضوية إسرائيل في الوكالة الدولية للطاقة الذرية متوقفاً على إمتثالها لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) ، والذي يطالب إسرائيل بوضع كل منشآتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، إن كل الدول لابد وأن تنفذ متطلبات القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة ، والخاصة بالوقف الكامل للتعاون العسكري والنووي مع اسرائيل .

٩١ - وبناء على ما قدمناه آنفاً فإن وفد بلادي سوف يُصوّت تأييداً لمشروع القرار الوارد في مشروع القرار A/36/L.14 .

٩٢ - السيد مافروماتس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى نجد الجمعية العامة تعالج بنداً تم إدراجه في جدول أعمالها بعد عمل من أعمال العدوان وانتهاك المبادئ الأساسية للميثاق والمعايير المقبولة دولياً للسلوك والعلاقات بين الدول .

٩٣ - إن الهجوم الاسرائيلي الجوي المبيت على المنشآت النووية العراقية في بغداد في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨١ يشكل عملاً لا مبرر له من أعمال العدوان ضد سيادة واستقلال ووحدة أراضي العراق ويشكل أيضاً مظهراً جديداً من مظاهر الاستخدام السافر للقوة العسكرية من جانب دولة عضو ضد دولة أخرى مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .

٩٤ - إن قبرص ، حكومة وشعباً ، قد أدانت على الفور الهجوم على العراق الذي وقع في وقت حساس بالنسبة للشرق الأوسط ، وخلق أخطاراً إضافية بالنسبة للسلم في المنطقة ، وما يترتب على ذلك من نتائج لا يمكن التكهّن بها . إن قبرص وهي ذاتها ضحية من ضحايا العدوان ، تلتزم إلزاماً صارماً بتعهداتها بموجب الميثاق ومبادئ عدم الانحياز . وبالتالي ، فإنها تعارض وتدين بقوة أي عدوان وأي تهديد باستعمال القوة لأي سبب أو تحت أي ذريعة . ولا يمكن أن يكون هناك مبرر للتدخل العسكري الذي يتعارض والمبادئ والمقاصد التي تقوم عليها هذه المنظمة . إن أي سوء تفسير للمادة ٥١ من الميثاق لتبرير عمل صارخ من أعمال العدوان لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبله . إن الأخطار الكبرى الناجمة عن قبول مثل هذا التبرير واضحة للجميع لأن ذلك سوف يمثل سابقة خطيرة تقوض أحكام القانون ، وذلك من شأنه أن يخلق حالة من الفوضى الشاملة في العلاقات الدولية .

٩٥ - إن الآثار الخطيرة للهجوم الاسرائيلي بالنسبة للنظام الدولي الثابت فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية والسلم والأمن الدوليين ، مسألة تثير

يشاءون على الآخرين غير متورعين عن ارتكاب أي شيء حتى أسوأ الأساليب وأكثرها وحشية لتحقيق أهدافهم . إن المفهوم الذي دعت اليه الدوائر العسكرية الحاكمة في اسرائيل - وأقصده به مبدأ توجيه ضربة وقائية ، والردع بالارهاب الذي يستخدم كذريعة لتبرير الأعمال الإجرامية التي ترتكبها ضد الدول والشعوب الأخرى هي خرقاً صارخاً للمعايير المتفق عليها ، بصفة عامة ، في العلاقات الدولية .

٨٤ - إن العمل العدواني العسكري المبيت الذي تم ضد المركز النووي العراقي لا يشكل فقط انتهاكاً غير مسؤول لسيادة دول أخرى ، وهو ليس انتهاكاً صارخاً فقط لحقها الأصيل في تطوير العلم والتكنولوجيا ، بما في ذلك حقها في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من أجل رخاء ورفاهية شعبيها ، بل إنه يمثل أيضاً ضربة موجهة الى نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات الدولية المتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وهو النظام الذي تطبقه الوكالة الدولية للطاقة الذرية . لقد ورد ذلك بوضوح في قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ (١٩٨١) وفي قرار الدورة الخامسة والعشرين الأخيرة للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وورد أيضاً في بيان السيد سيغفارد اكلوند ، المدير العام لتلك الوكالة الذي ألقاه منذ يومين في الجلسة الخمسين للجمعية العامة .

٨٥ - وبينما نجد أن العراق طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وأنها قد وضعت منشآتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فإن اسرائيل ترفض أن تقطع على نفسها أي التزام في إطار تلك المعاهدة . إن اسرائيل ترفض بعناد أن تخضع منشآتها النووية للرقابة الدولية من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٨٦ - إن الطبيعة السلمية للمركز النووي العراقي قد تم تأكيدها مراراً في بيانات رسمية للمسؤولين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولقد تليت هذه البيانات بالفعل خلال هذه المناقشة . إن جميع عمليات الخداع التي تقوم بها اسرائيل للتشكيك في الطبيعة السلمية لمركز البحوث النووية العراقي ، قد فندتها عمليات التفتيش المتكررة على هذا المركز ، التي قام بها خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وبما أنه يصعب على اسرائيل دحض هذه الحقيقة فإنها تحاول رفض كل شكوك تقوم في طريق تنفيذ أهدافها الإجرامية وتشكك في عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لصالح المجتمع العالمي .

٨٧ - والواقع ، إن تطوير التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتمتع كل الدول بحقها الأصيل والثابت في تطوير طاقة نووية لأغراض سلمية ، يستحيل تحقيقها دون احترام المعايير الدولية المعتمدة في هذا الشأن والالتزام التام بها .

٨٨ - إن العمل العدواني الاسرائيلي الصارخ ضد العراق ، الذي لا يستند الى أسس قانونية أو أخلاقية ، يشكل ضربة خطيرة موجهة الى الأمن الدولي وإلى احتمالات السلم في الشرق الأوسط . إن المسؤولية عن أعمال اسرائيل العدوانية تقع بالكامل على عاتق القوى الإمبريالية في الولايات المتحدة التي تقدم لاسرائيل دعماً كاملاً ومتزايداً .

٨٩ - ووفقاً لتعريف العدوان الوارد في قرار الجمعية العامة رقم ٣٣١٤ (د-٢٩) بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، فإن قصف القوات المسلحة التابعة لدولة معينة لأراضي دولة مستقلة

عملاً خطيراً آخر من أعمال العدوان الذي يُعدّ بالإضافة إلى إنتهاك السيادة الوطنية العراقية، إنتهاكاً للمجال الجوي لتلك الدول الأخرى التي حُلقت في أجوائها الطائرات الإسرائيلية سعياً وراء قرصنتها القبيحة، مما زاد من التوتر في منطقة الشرق الأوسط المتفجرة. وبهذا العمل العدواني فإن الصهاينة الاسرائيليين قد أوضحوا مرة أخرى أن ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لهم حروف ميتة، وأن القانون الدولي مجرد كلام أجوف.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد/أندرسون (استراليا)

١٠١ - ولم يعد سراً على أحد الآن أن الدولة الصهيونية في اسرائيل لديها منشآت النووية الخاصة وتملك حالياً أسلحة نووية. ولقد كانت السلطات الاسرائيلية نفسها هي التي هدّدت العراق بعد الهجوم بأنها اذا ما أعادت بناء المفاعل، فإن اسرائيل سوف تدمره مرة أخرى. هل يمكن للعجرفة في العلاقات الدولية أن تظهر على نحو أكثر من ذلك؟

١٠٢ - ولأكثر من ثلاثة عقود فان العالم يشهد حقائق الشرق الأوسط كمنطقة تحولت الى ميدان قتال حيث القتال والعدوان والقَتْل مستمر. إن الشعب الفلسطيني قد ترك بدون وطن بينما احتلت الأراضي العربية وضمت. وكل ذلك قد أدّى إلى معاناة لا يمكن وصفها وتدمير لا يمكن حصره بالنسبة للشعوب العربية.

١٠٣ - ولقد أصبح الآن من المعروف جيداً أن هذا الموقف الخطير في الشرق الأوسط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنافس الحاد بين الدولتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وبسياساتها الخاصة بمناطق النفوذ فضلاً عن السياسة العدوانية والتوسعية المعادية للعرب التي تمارسها إسرائيل التي هي أداة للإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط. إن العمل الاسرائيلي العدواني الأخير ضد المفاعل النووي العراقي والذي أعلن صهاينة تل أبيب دون خجل أنه تم من أجل الدفاع عن النفس، يوضح أن اسرائيل لن تتوقف عند حد عندما يكون الأمر متعلقاً بتبرير أنشطتها ومنطقها الأقرب الى منطق العصابات. ولكن الشعوب والبلدان التقدمية والديمقراطية رأت في الهجوم الاسرائيلي عملاً من أعمال العدوان الخطيرة ليس غريباً على دولة اسرائيل الصهيونية التي عهد إليها بدور رجل البوليس التابع للإمبريالية الأمريكية في منطقة استراتيجية هامة هي منطقة الشرق الأوسط.

١٠٤ - وهكذا، فإن أولئك الذين يتحدثون عن أهمية التدابير التي يجب إتخاذها ضد ما يُسمونه بالإرهاب الدولي وهم يقصدون به بطريقة مأكرة النضال التحرري الوطني، يجب أن يعرفوا جيداً أن الدول والشعوب ذات السيادة لا يمكن أن تخلط بين هاتين الفكرتين المتعارضتين تماماً. إن هذه الدول تستطيع أن تتحد وأن تعرف الهجوم الصهيوني كعمل من أعمال القرصنة والارهاب الدولي الحقيقي.

١٠٥ - وليس هناك شك في أنه نتيجة للدعم العسكري والاقتصادي والسياسي الشامل، الذي كانت اسرائيل ولا تزال تحصل عليه من محامتها في واشنطن فقد كان في مقدورها ان تقف على قدميها. إن هذا الدعم وتلك المساعدة هما اللذان يشجعان إسرائيل على أن تقوم بأعمال العدوان المستمرة ضد الشعوب العربية مبدية عداء لم يسبق له مثيل وعجرفة منقطعة النظير ضد ضحايا هذا العدوان وكذلك ضد الرأي العام العالمي بأسره. ان دولة اسرائيل الصهيونية قد ظلت لسنوات طويلة تقوم بشكل منهجي ومستمر بأعمال العدوان العسكري وبالغارات الجوية واسعة النطاق ضد لبنان، مُعرضة بذلك للخطر حتى وجود هذه الدولة العربية،

القلق العميق للإنسانية بأسرها. وإن كل دولة لها حق سيادي في أن تطور وأن تستعمل الطاقة النووية للأغراض السلمية. وبالنسبة للبلدان النامية فان الاستخدام السلمي للطاقة النووية بالغ الأهمية في سعي هذه البلدان من أجل مستقبل أفضل.

٩٦ - إن العراق طرف في معاهدة عدم الانتشار منذ بدأ سريان هذه المعاهدة في ١٩٧٠ وقد قبل ضمانات الوكالة في كل أنشطتها النووية. وكما أعلن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال مداوات مجلس الأمن في حزيران/يونيه الماضي^(١)، فإن الهجوم على المركز النووي العراقي يعدّ تطوراً خطيراً له آثار بعيدة المدى. ومن ناحية المبدأ فانه كذلك يعدّ هجوماً على نظام ضمانات الوكالة. ونحن نشارك هذا الرأي تماماً والرأي القائل بأن هذه المسألة تثير القلق العميق بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن آثار هذا العمل قد أعطت بُعداً جديداً وخطيراً للموقف المتوتر في الشرق الأوسط.

٩٧ - إن حكومة بلادي تؤمن إيماناً راسخاً بأن أزمة الشرق الأوسط لا يمكن حلها إلا من خلال حل شامل وعادل ودائم، وليس من خلال التهديد بالقوة أو باستعمالها وباستمرار سياسة خلق أمر واقع أو من خلال العدوان والسيطرة. ولا يمكن أن يكون هناك حل دائم للأزمة في هذه المنطقة الحساسة بغير إعراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق هذا الشعب في تقرير المصير، وحق كل اللاجئين والمشردين من الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم، وحقهم في أن ينشئوا دولتهم في فلسطين. إن اسرائيل يجب أن تنسحب من كل الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧، كما أن سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة يجب احترامها في إطار حدود معترف بها دولياً. إن وفد بلادي يرى أن أي حل آخر لا يتضمن هذه المبادئ الأساسية سوف يُقصر عن توفير السلم والأمن اللذين طال انتظارهما في هذه المنطقة.

٩٨ - إن استعمال القوة على نحو مُبَيّن من جانب إسرائيل ضد المنشآت النووية في العراق، كان سابقة خطيرة في الحياة الدولية. لقد أن الأوان للأمم المتحدة لكي تضطلع بمسؤولياتها الأولى بموجب الميثاق، وأقصد بها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين اللذين يتعرضان لخطر جسيم نتيجة لهذه الأعمال. إن وفد بلادي كان من بين الدول الثلاث والأربعين التي طلبت إدراج البند الحالي في جدول الأعمال، وذلك بسبب إدانتنا القوية لهذا العمل الصارخ من أعمال العدوان وموقفنا المبدئي ضد أي عمل من أعمال العدوان تحت أية ذريعة كانت، سواء حدث ذلك في الشرق الأوسط أو مكان آخر.

٩٩ - السيد كابلافي (اليابا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن الجمعية العامة تناقش الآن البند المعنون «العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم إنتشار الأسلحة النووية والسلم والأمن الدوليين».

١٠٠ - وكما هو معروف، ففي حزيران/يونيه من هذا العام علم الرأي العام العالمي، بسخط عميق بأنباء الهجوم القرصاني المبيّن الذي قامت به الطائرات الأمريكية الصنع التابعة لسلح الطيران الاسرائيلي ضد المنشآت النووية العراقية بالقرب من بغداد. إن المعتدين الاسرائيليين الذين زحفوا كاللصوص في الليل وهاجموا المنشآت النووية العراقية، إنما أضافوا بذلك إلى سجلهم الحافل

وممارسة سياسة إبادة جنس بربرية ضد الفلسطينيين .

١٠٦ - وتبعاً لكل ما ذكرته ، فإن الهجوم الاسرائيلي ضد المنشآت النووية العراقية جزء لا يتجزأ من استراتيجية محكمة تقترن بتكتيكات محددة يستخدمها الصهاينة الاسرائيليون لنشر الذعر وخلق حالة من الرعب بين الشعوب العربية ، مظهرين انهم مصممون على الاحتفاظ باحتكارهم النووي في الشرق الأوسط على أمل أن يقللوا ما امكن ذلك أو أن يجيدوا تضامن الشعوب العربية فيما بينها وتأييد بعضها البعض وبصفة خاصة فيما يتعلق بقضية الشعب الفلسطيني العادلة . وبالإضافة الى ذلك ، فإن هذا العمل المبني هو جزء من الجهود المستمرة من جانب إسرائيل للإبقاء على فكرة « إسرائيل الكبرى » ، وهي فكرة لا تؤثر فقط على جيران إسرائيل المباشرين وإنما على دول عربية بعيدة أيضاً .

١٠٧ - ان حقيقة ان إسرائيل قامت بالفعل بالهجوم الجوي ضد المنشآت النووية العراقية في وقت كانت تنادي في كل مكان إلى انها تقوم بالمشاركة في عملية سلم عظيمة ترتبط باتفاق كامب ديفيد ، هي شاهد على زيف بيانات صهاينة تل أبيب . كذلك فإن هذا يقدم إجابات سليمة على أسئلة كهذه : من الذي يشد الحياوط ويحرك يد إسرائيل المجرمة ضد العرب ؟ ومن الذي يقف وراء إسرائيل ويعزز عدوانيتها ؟ إن الجواب دون شك هو الامبريالية الأمريكية ، والأسلحة الأمريكية ، والدولارات الأمريكية التي تعزز الجهاز الصهيوني لاسرائيل الحربي نحو هذا الطريق المحموم ضد العرب .

١٠٨ - ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن الهجوم الاسرائيلي قد تم بعد أقل من عام على بدء الصراع المأساوي بين العراق وإيران . إن هذا التوقيت من جانب إسرائيل لنشن هذا الهجوم ضد العراق يثبت أن دولة إسرائيل لا تزال ألد أعداء الشعوب العربية وشعوب الشرق الأوسط .

١٠٩ - وبينما تواصل الدولتان العظميان إثارة المتاعب والمؤامرات ضد حرية واستقلال دول هذه المنطقة ، فإن إسرائيل تستغل دائماً المواقف المضطربة والصراعات المحلية بما يضر بوحدة الشعوب العربية حتى يمكنها أن تقوض دعائم هذا النضال المعادي للامبريالية والصهيونية وتقضي عليه .

١١٠ - إن شعب البانيا الذي أظهر في أكثر من مناسبة أنه يقف الى جانب القضية العادلة للشعوب العربية ، قد أدان هذه المرة أيضاً وبقوة عمل القرصنة والمغامرة الذي قامت به إسرائيل ضد العراق كما أدان هذا الشعب وشجب سياسة إسرائيل القائمة على العدوان ضد البلاد العربية . ولقد أيدنا دون تحفظ وسوف نواصل تأييدنا لنضال الشعوب العربية دفاعاً عن حقوقها وسيادتها وعن الجزء الأساسي من هذا النضال وأقصد به نضال الشعب الفلسطيني لاستعادة وطنه .

١١١ - السيد رواكوري (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : في حزيران/يونيه من هذا العام وخلال اجتماع مجلس الأمن الذي نظر في العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل الذري العراقي ، وصف الوفد الكوبي (٨) هذا العمل بأنه عمل عدواني صارخ ضد دولة عضو في الأمم المتحدة وعمل تتسم به سياسة الارهاب الصهيوني الاسرائيلي .

١١٢ - ولا شك أن هذا الموضوع كما وصفه الذين سبقوني الى الكلام ، يثير اهتماماً عميقاً له ما يبرره في المجتمع الدولي ليس بسبب طابعه الوحشي المنافي لكل قانون فقط ولكن أيضاً بسبب آثاره الخطيرة على جميع بلدان المنطقة وعلى التعاون الدولي نفسه في

١١٣ - إن هذه السياسة التي لا يمكن أن نصفها إلا بأنها سياسة فاشية ، تجد تأييداً صريحاً وبلا حدود من جانب عضو دائم في مجلس الأمن . ودون أي خجل يحاول تفسير هذا العدوان بحجة أن اسرائيل من حقها أن تفكر في أن أمنها إذا ما هُدد فبإمكانها أن تقوم بهذا العمل الفادر من أجل « الدفاع عن النفس » .

١١٤ - ولا يمكن أن يكون هناك أي غرض آخر للتوصية التي استعنا إليها صباح اليوم في هذه القاعة والتي تقول إنه يجب أن ندرس هذا الأمر فيها يسمى باطار شامل . إن أولئك الذين يريدون ، في هذيان القوة ، أن يجعلوا العالم يدور في فلك مصالحهم الوطنية وأمنهم هم فقط الذين يستطيعون أن يبرروا مثل هذا العمل الذي أدانته الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في هذه المنطقة . ففي الواقع ليس هناك أي شك لدى أي شخص في أن السياسة التوسعية والاجرامية لإسرائيل لا توجد إلا لأن الولايات المتحدة وهي أكبر حلفائها تشجع النظام الصهيوني - كما يفعل ذلك فاشيو بريتوريا ضد بلدان الجنوب الافريقي - في عدوانه على البلدان العربية ، وذلك بمده بالوسائل العسكرية والاقتصادية اللازمة لكي يقوم بدور كراس حرباً للامبريالية في الشرق الأوسط .

١١٥ - وفي رأينا ، انه يتعين على الجمعية العامة أن تدن دون ليس أو غموض كل تعاون إقتصادي وعسكري ولا سيما في المجال النووي مع النظام الصهيوني لإسرائيل . إن العمل العدواني ضد المفاعل النووي « اوزيراك » إنما يشكل أيضاً ضربة خطيرة ضد نظام الضمانات الذي أقامته الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولهذا فهو ضربة ضد التعاون الدولي في هذا المجال . وفي هذا النطاق ، يشكل تدمير المنشآت العراقية تحذيراً خطيراً للبلدان النامية - مثل كوبا - التي تحتاج الى استخدام مصادر غير تقليدية للطاقة نظراً لأنها تفتقر الى المصادر الأخرى . فمن ذا الذي يستطيع أن يضمن لنا غداً أنه لن يشن هجوم ضد أية دولة من دولنا تطبيقاً لهذه النظرية المسماة بالضربة الوقائية لتدمير منشآتنا السلمية النووية ؟ وليس من قبيل المصادفة أن إعتد كل من مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران/يونيه الماضي والمؤتمر العام لهذه الوكالة الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ، قرارات اعتبرت - ضمن أمور أخرى - أن عدوان إسرائيل لم يكن سوى إعتداء ضد الوكالة وضد نظام الضمانات الخاص بها ، كما قررت الوكالة وقف جميع أنواع المساعدة الموجهة إلى إسرائيل .

١١٦ - وإنه لمن الواضح أن العدوان الاسرائيلي والنظرية العسكرية الخطيرة للدولة الصهيونية يشكلان تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدولي ولذلك يتعين على هذه المنظمة ألا تترك هذا الموضوع يمر مر الكرام وإلا فإنه سوف يعرض للخطر المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الأمم المتحدة . ومن الواضح أيضاً أن هذه الجمعية

العراقية كان هدفها أنشطة عسكرية . ورغما عن ذلك ، ينظر العالم كله بحقي الى هذه المزاعم على أنها محاولة جديدة من جانب تل أبيب لتبرير أعمالها العدوانية المكثفة والمستمرة ضد الشعوب والبلدان العربية .

١٢٢ - لقد أعلن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٩ من حزيران/يونيه ١٩٨١ في اجتماع لمجلس الأمن :

« بناء على إلتزاماتها ، فان الوكالة قامت بالتفتيش على المفاعل النووي العراقي ، ولم تكتشف أية أنشطة لا تتماشى مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية » .

لقد استمر قائلا :

« ... من ناحية المبدأ لا يمكننا إلا أن نخلص إلى حقيقة مؤداها أن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد تعرض أيضا للهجوم بهذا العدوان » (١) .

١٢٣ - من الواضح الجلي كما ظهر من المناقشات ومن بيانات الكثير من الوفود ، أنه دون تأييد خارجي وخاصة من الولايات المتحدة ، فإن الدوائر الحاكمة في اسرائيل ما كانت لتستطيع أن تقوم بمثل هذا العمل . إن الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي من جانب الولايات المتحدة لاسرائيل بما في ذلك تقديمها أحدث الطائرات والأسلحة الأمريكية التي استخدمت في قصف المفاعل العراقي ، هو الذي تعتمد عليه الدوائر الحاكمة في اسرائيل في تصعيد سياستها التي تقوم على الإرهاب الدولي . ولهذا فانه من الواضح أن واشنطن التي لديها اتفاق مع اسرائيل حول ما يسمى بالمشاركة الاستراتيجية ، تتحمل مسؤولية مباشرة ليس فقط عن الغارة التي قام بها الطيران الاسرائيلي على مركز البحوث السلمي العراقي بالقرب من بغداد ، وإنما تتحمل أيضا مسؤولية السياسة العدوانية الاسرائيلية التي تنطوي على آثار خطيرة للغاية بالنسبة للسلم والأمن الدولي .

١٢٤ - إن وفد اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يدين بقوة العدوان الاسرائيلي ضد جمهورية العراق ، ويعتبر أن هذا العدوان إنتهاك صارخ للميثاق لا يمكن أن يمر دون عقاب ، ونحن نؤيد ما طالبت به وفود عديدة في مجلس الأمن بفرض عقوبات ضد المعتدي وفقا للميثاق . إن قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ الصادر عام ١٩٨١ ، يجب أن ينفذ بالكامل بما في ذلك الفقرة ٦ الخاصة بتعويض العراق عما أصابها من أضرار نتيجة للهجوم العسكري الاسرائيلي .

١٢٥ - وعلى أساس ما تقدم ، فان وفد بلادي يؤيد مشروع القرار A/36/L.14 وسوف يصوت تأييدا له .

١٢٦ - السيد كريستوسيك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ليست هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بولندا الكلمة ليوضح للأمم المتحدة موقفنا بشأن المسألة المطروحة اليوم على جدول أعمال الجمعية العامة . إن وجهة نظر جمهورية بولندا الشعبية قدمت في إجتماع مجلس الأمن أثناء مناقشة هجوم اسرائيل المسلح على المنشآت العراقية الذي انعقد في شهر حزيران/يونيه من هذا العام (٢) . إن ممثلي بولندا قد قدموا بيانات في جنيف في ٢٣ حزيران/يونيه حول هذا الموضوع الذي يسبب مصدراً خطيراً للقلق ، وذلك في دورة لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح ، وفي فيينا في ٢٣ ايلول/سبتمبر في المؤتمر العام الخامس والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومنذ يومين فقط وفي الجلسة الواحدة والخمسين ومن فوق هذه المنصة ، أشرنا إلى أن هذا

يجب ألا تتسامح تجاه أي تغطية تقدم للتفسير المشوه للمادة « ٥١ » من الميثاق وهي المادة التي تمسك بها النظام الصهيوني لأن ذلك من شأنه أن يضيف عنصراً أكثر إحجافاً بالأمن المزعزع لذلك العالم الذي نعيش فيه . ومن الواضح إننا لا يمكن أن نسمح لهذه الوسيلة أو لغيرها بأن تستخدم كمحاولة لتقييد تطوير البرامج السلمية النووية في بلدان العالم الثالث .

١١٧ - ونتيجة لذلك ، يعتبر وفد كوبا أنه يتعين على الجمعية أن تدين بنصوص غاية في القوة العدوان الاسرائيلي ضد المنشآت النووية العراقية ، ولذا يجب أن تذكر مرة أخرى جميع الدول ولا سيما للولايات المتحدة الأمريكية بالالتزام الفوري بالكف عن تزويد اسرائيل بأية أسلحة أو مواد من شأنها أن تمكنها من إرتكاب الأعمال العدوانية ضد الدول الأخرى ، وأن تطالب مجلس الأمن بأن يتخذ تدابير قوية ضد المعتدي أي اسرائيل وأن يطلب منها بعد أن إتضحت مسؤوليتها عن هذا العمل العدواني أن تدفع دون تأخير التعويض الملائم للخسارة المادية وللخسائر في الأرواح التي سببتها للعراق .

١١٨ - السيد كورينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن مناقشة هذا البند في الدورة الحالية للجمعية العامة ، قد أوضحت على نحو مقنع تماما القلق العميق للدول الأعضاء في الأمم المتحدة إزاء عمل اسرائيل العدواني الذي لم يسبق له مثيل ضد جمهورية العراق ، وذلك في صورة غارة القرصنة التي قام بها الطيران الاسرائيلي ضد مركز البحوث النووي العراقي بالقرب من بغداد ، ذلك المركز الذي يخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولقد أدانت الغالبية العظمى من الدول وبشدة هذا العمل من أعمال العدوان العسكري الاسرائيلي واعتبرته إحدى حلقات سلسلة طويلة من الأعمال الاجرامية التي ارتكبت ضد الدول العربية . إن العمل العدواني الاسرائيلي الأخير له آثار بالغة الخطورة فهو يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في كل من الشرق الأوسط وفي أجزاء أخرى من العالم ، وهو موجه ضد نظام منع إنتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو أيضاً إنتهاك لحق الشعوب في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية .

١١٩ - وفي استمرارها في سياسة العدوان والتوسع والضم وإغفال معايير القانون الدولي ومتطلبات المجتمع الدولي ، تحاول اسرائيل بكل طريقة ممكنة أن تقوض إمكانية التوصل إلى تسوية عادلة في الشرق الأوسط ، وأن تبقى على بؤرة التوتر هناك ، وأن تحتفظ بقبضة قوية على الأراضي العربية المحتلة .

١٢٠ - وإنه لما يقلقنا أشد القلق ، حقيقة أنه رغم الادانة القوية للهجوم العسكري ضد جمهورية العراق من جانب مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمرها العام ومن جانب الرأي العام العالمي ، فإن اسرائيل تحاول بكل طريقة ممكنة أن تبرر أعمالها ومن هنا تريد أن تضع نفسها خارج نطاق القانون الدولي والمعايير الأساسية للسلوك الدولي ، بل وعلاوة على ذلك فهي تهدد في المستقبل ، عندما ترى ذلك مناسباً ، بأن تقوم بهجمات عسكرية ضد أية منشآت في أية دولة مجاورة . إن مثل هذه الأعمال التي تتسم بطابع المغامرة خطيرة بالنسبة لقضية السلم العالمي ويجب أن توقف .

١٢١ - ولقد أدانت الجمعية العامة اسرائيل لأعمالها الخاصة بتجميع الأسلحة النووية ، وهي تحاول أن تزعم أن المنشآت النووية

التحدي لمعايير القانون الدولي لن تحقق نتائج إيجابية. إن المفاهيم التي تدعي شرعية الضربات العسكرية الوقائية لا يمكن السكوت عليها. وهذا هو ما جعل يلادي تدعم قيام الأمم المتحدة بالعمل بشكل فعال وحاسم إقتناعاً منا بأن هذا من شأنه أن يمنع أعمالاً مماثلة. إن مدونة السلوك الدولي الواردة ضمن أمور أخرى في ميثاق الأمم المتحدة، لا يمكن أن تستبدل بنصوص عن الأعمال الوقائية العسكرية.

١٣٢ - إن استخدام القوة واللجوء إليها وأعمال العدوان والهجوم المسلح ضد الدول ذات السيادة، لا يمكن قبولها أو احتلالها أو تبريرها. إن حل مشكلة إحدى المناطق الأكثر حساسية في العالم يمكن إيجاده فقط في تأييد مصالح السلم والأمن الدولي واحترام معايير القانون الدولي.

١٣٣ - السيد ولد حمودي (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنسبة لحكومة تل أبيب فإن العالم كله على خطأ وإسرائيل وحدها على صواب. وبالنسبة لإسرائيل فكل إدانة لسياساتها العنصرية التوسعية إنما هي إيقاظ لشيطان النزعة اللاسامية. وإذا كان هناك قاسم ثابت في سياسة الحركة الصهيونية منذ إنشائها في أوروبا الوسطى فهو الاستخدام الإنتهازي لجميع الوسائل من إبتزاز وتزوير وتهديد أو إرهاب في سبيل الوصول إلى أغراضها. إن قدامى مؤسسي الصهيونية بحججهم الكثيرة المتعارضة لصالح إنشاء «الوطن اليهودي في فلسطين» - وهو هدفهم المتواضع في الأصل بسيطاً - كانوا يقدمون أنفسهم للدول الاستعمارية في ذلك العصر على أنهم «القلة المتقدمة للحضارة في مواجهة القارات البربرية» وأقصد بوضوح آسيا وإفريقيا.

١٣٤ - وفي حزيران/يونيه من هذا العام إستطاعت إسرائيل أن تبرهن على أنها الوريث الوحيد للبربرية والمجاهلية. إن الاعتداءات على المنشآت الذرية السلمية في تموز في ذلك اليوم يندرج تحت عملية طويلة نجد فيها العنصرية تتبارى مع العنصرية الانتحارية والسياسية قصيرة النظر. وفعلاً فمذد عصور طويلة، هناك معتدون كثيرون ظنوا أنهم يستطيعون وقف تيار العلم والرغبة في المقاومة في المغرب العربي وذلك بحرق مكاتب بغداد والإطاحة بالرؤوس الفكرة في هذه المدينة التاريخية العظيمة. إن العدوان ضد تموز هو نتيجة لردود فعل خسيصة وجديدة منها الإدعاء الوقح المتبجح والمرفوض في منح إسرائيل الحق المطلق، واستهتاراً بالمفهوم الدولي، بين تقرر في يوم الأحد ٧ حزيران/يونيه أن مصنعا يستخدم لأغراض سلمية في مجال الطاقة النووية، موضوع تحت إشراف كفاء ودائم من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هو دليل قوي على رغبة العراق في أن تزود نفسها بأسلحة نووية لتكرار مذبحه الشعب اليهودي في إسرائيل. إن هذا يتضمن الخطأ السياسي الساذج بسبب ما تحظى به إسرائيل من تأييد وحماية وبسبب اعتقاد إسرائيل أنها تستطيع أن تفعل في الوقت المناسب ما تراه، سواء كان مشروعاً أو غير مشروع باسم بقاء شعبها وما تدعيه من حقها المشروع في الدفاع عن النفس دون عقاب. وهذا ينطوي على احتقار إسرائيل للشعوب التي تدعي بأنها «متخلفة» و «بربرية» ومعارضتها لأي نقل للتكنولوجيا إليها. إن إسرائيل التي لم تكن أبداً طرفاً في عملية السلام في الشرق الأوسط تعتقد أن في استطاعتها أن توقف التقدم وأن تحكم على الشعب العربي بالضياح وبالتخلف التكنولوجي الذي لا رجعة فيه. وليس هنا في هذه القاعة من يستطيع أن يقف مكتوف اليدين إزاء هذا المنطق الغريب الخطير والعنصري.

الهجوم قد وجه أيضاً ضربة قوية لنظام الضمانات الذي يشكل عنصراً أساسياً في معاهدة عدم الانتشار.

١٣٧ - واليوم، عندما تبحث الجمعية العامة هذا البند نود مرة أخرى أن نعرب عن إدانتنا الصارخة لهذا العمل العدواني السافر الذي قامت به إسرائيل ضد العراق.

١٣٨ - إن قِصف القوات الجوية الإسرائيلية للمركز النووي العراقي، يشكل عملاً لم يسبق له مثيل من أعمال الإرهاب الدولي. لقد كان مثالا آخر للسياسة العدوانية التي تنتهجها إسرائيل ضد الدول العربية، وغوذجاً صارخاً لوجشيتها وصلفها ونهجها القصير النظر، الذي لا يمكن في النهاية إلا أن يؤثر على المصالح الحيوية للأمة الإسرائيلية نفسها. إن السلم الشامل والعدل والدائم في المنطقة وليس سياسة العدوان هو الذي يضمن تحقيق الأمن الوطني من جانب جميع بلدان المنطقة بما فيها إسرائيل، وهو الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى حل حقيقي للأزمة. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يستجيب لمصالح جميع دول وشعوب الشرق الأوسط والذي يؤدي إلى الوفاء بتطلعاتها العادلة. إن مثل هذا السلام لا يمكن أن يقوم دون إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها. ودون تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين أساس إعمال الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة.

١٣٩ - إن القصف الهجومي فضلاً عن أنه انتهاك صريح لميثاق الأمم المتحدة ومعايير السلوك الدولي، إلا أنه قد خلق تهديداً جديداً للسلم والأمن الدولي. إن طابعه المتعمد يثبت مرة أخرى أن سياسة المغامرة التي تتبعها السلطات الإسرائيلية تقف حجر عثرة على طريق إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط. إن العمل العدواني لن يؤدي إلا إلى تفاقم الموقف القابل للاشتعال بالفعل وبالتالي إلى انفجاره. ونظراً للطبيعة الحساسة التي تتسم بها المنطقة، فلسنا في حاجة إلى تأكيد آثارها الخطيرة.

١٣٠ - لقد تمّ التأكيد في هذه القاعة على أن أية دولة لا يمكن أن تحرم من حقها في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وقد تمّ التأكيد أيضاً على نظام الضمانات وهو العمود الفقري لنظام عدم الانتشار يقوم على أسس صلبة من الخبرة العلمية التي تقرن بحسن النية والثقة المتبادلة بين الأطراف في المعاهدة. ولقد اختارت إسرائيل التشكيك في فعالية هذا النظام من خلال عمل عدواني ضد دولة أخرى، مستندة إلى إدعاء لا أساس له من الصحة هو «دواعي أمنها القومي». وقد ارتكب هذا الهجوم ضد دولة كانت منذ البداية طرفاً في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وبالتالي فإن جميع أنشطتها النووية كانت خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإن تطوير برنامجها النووي كان يخضع لرقابة الوكالة. إن المركز النووي الذي كان قيد الإنشاء في العراق لم يقصد به أغراض عسكرية كما ادعت ذلك مراراً سلطات إسرائيل. وقد تمّ إثبات هذه الحقيقة بواسطة خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٣١ - إن بولندا تُشجّب بسخط بالغ جميع أعمال العدوان التي لا يمكن إلا أن يكون لها تأثير سيء على الوضع الدولي. إن أمن أية دولة لا يمكن أن يقوم على انتهاك حقوق دول أخرى وعلى الانتقاص من أمنها. وهذا ينطبق على وجه الخصوص على تلك المنطقة الحساسة، حيث أن الحل الوحيد المستطاع فيها هو السلم الدائم، بينما أن أي حل آخر قد يؤدي إلى الكارثة. إن سياسة

في هذه القاعة أن جنوب أفريقيا قررت في يوم الجمعة قصف المنشآت السلمية في زامبيا وانغولا وزمبابوي وموازمبيق لتتأكد من أنها لم تقتل إلا المواطنين المسيحيين . وغدا قد تتناول في الجمعية موضوع عدوان جنوب أفريقيا بموجب تفسير خاطيء للمادة ٥١ من الميثاق . وعلينا اليوم أن ندين العدوان الاسرائيلي ضد تموز وأن نفرض العقوبات الشاملة المناسبة ضد إسرائيل حتى نردعها ونمنعها من تكرار مثل هذه الأفعال الشائنة . إننا بذلك سوف نمنع العودة الى قانون الغاب وانتشاره في مناطق أخرى من العالم .

١٤٠ - السيد فونسيكا (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كان وفد بلادي من بين تلك الوفود التي تقدمت بطلب إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة السادسة والثلاثين . ولقد أصبح طلب إدراج هذا البند ضروريا بعد اعتياد القرار ٤٨٧ في ١٩ حزيران/يونيه بالإجماع من قبل مجلس الأمن . ولقد أدان هذا القرار بقوة هجوم إسرائيل العسكري المتعمد في ٧ حزيران/يونيه على المنشآت النووية بالقرب من بغداد .

١٤١ - ولقد كان رد فعل حكومة بلادي الفوري هو الإدانة القاطعة لهذا الهجوم ، باعتباره انتهاكا سافرا للميثاق ولماير القانون الدولي . ولقد تحدثت جميع الوفود تقريبا أمام مجلس الأمن بكلمات مماثلة على هذا النحو ، بينها وجدنا أن هناك وفدين بفضل معرفتها بتفاصيل هذا الموضوع وهما وفدا فرنسا وإيطاليا قد أدليا ببيانات مقتنعين يدحضان فيها زعم إسرائيل بأن هذه المنشآت النووية العراقية يمكن أن تستخدم لانتاج أسلحة عسكرية .

١٤٢ - وتذكر الوفود التي اشتركت في مناقشة مجلس الأمن الظروف والأسباب التي أعاقَت المجلس عن إتخاذ عمل أكثر فعالية من تلك الادانة القوية . لقد اعترف قرار مجلس الأمن بأن الهجوم قد شكل تهديدا خطيرا لكل نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو أساس معاهدة منع الانتشار . وبينما دعا إسرائيل الى أن تضع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فلقد اعترف المجلس أيضا بأن من حق العراق الحصول على تعويض نظرا للدمار الذي لحق به .

١٤٣ - ولكي يضمن على الأقل أن تكون هذه الإدانة إجماعية من جانب مجلس الأمن بالنسبة لانتهاك إسرائيل للميثاق ، فلقد اضطر العراق الى أن يخفف من طلباته للحصول على التعويض الفعال . ومن هنا فإن المجتمع الدولي ، على وجه الخصوص تلك الدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار ، كان عليه أن يرضخ لموقف يجد فيه أن دولة غير عضو بالمعاهدة قد ارتكبت عدوانا سافرا ضد دولة عضو فيها وهددت بكل تحد بتكرار هذا العدوان ومع ذلك ظلت دون عقاب . ومنذ ذلك الوقت فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تنفذ نظام الضمانات الحيوي للغاية لمعاهدة منع الانتشار ، قد قررت أن تتخذ العمل الوحيد المتاح لها ألا وهو وقف أو تهيتة أي عون لإسرائيل .

١٤٤ - ولقد أتينا لنقف أمام هذه الجمعية العامة لكي ندعم العراق الذي انتهكت حقوقه ولكنه لم يحصل على أي تعويض يتجاوز الإدانة القوية من مجلس الأمن . إن الاجراءات والاتجاهات المختلفة داخل المجلس اعاقَت حصول العراق على تعويض ملموس ، فليس هناك تعويض ، ومازال المعتدي يرفض وضع منشآته النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعندما نقول هذا ، فإننا نعرب عن القلق المشروع لجميع الدول الأطراف في معاهدة منع الانتشار التي قامت بالتخلي عن بعض حقوقها

١٣٥ - إن العراق بلد يملك امكانات ضخمة وقد حدّد لنفسه أهدافا للتنمية الشاملة في جميع المجالات فهل يمكن أن يقبل قرار إسرائيل الوحيد الطرف والذي تقدر فيه أن العراق ليس بحاجة الى الطاقة النووية لأنه بلد مصدر للنפט ؟ كما أن العراق طرف في المعاهدة الخاصة بمنع إنتشار الأسلحة النووية . فهل يمكن قبول الحجّة الاسرائيلية الواهية - وأذكركم بأن إسرائيل لم توقع المعاهدة - بأن هذه مجرد مناورة ؟ إن العراق يتعاون باستمرار مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويقبل المراقبة الدورية على منشآته الذرية وفقا للقواعد التي تضعها هذه الوكالة . فهل يمكن أن نصدق تبرير إسرائيل بعدم وضع مفاعلاتها الذرية تحت إشرافها أو أن نقبل اتهاماتها الضمنية الموجهة ضد هذه الوكالة المحترمة بعدم كفاءتها أو بتواطؤها مع العراق ؟

١٣٦ - إننا نعتقد من ناحيتنا أنه لا بد أن ننظر باهتمام الى الموقف الذي لا سابق له والحاصل بسبب اعتداء إسرائيل المتعمد والغير مبرر وأن نستخلص منه الدروس حتى ندين النتائج المترتبة عليه ونتجنب أي تكرار له .

١٣٧ - وليس هناك داع لأن أطيل عليكم فيما يتعلق بأصداء هذا العدوان الاسرائيلي داخل المنظمة وفي عواصم الدول الأعضاء . ويكفي أن أذكركم بالتصريح الرسمي الهام والواضح للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أمام مجلس الأمن في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨١ . إن المدير العام قد أكد بوضوح أن الهجوم الاسرائيلي ضد العراق هو عدوان على نظام الضمانات في الوكالة نفسها .

١٣٨ - وعلى الجمعية اليوم ان تتخذ قراراها ، وعليها ان تقوم بذلك بموجب ميثاق المنظمة والقرارات ذات الصلة حتى تحمي نظام الضمانات الذي لا غنى عنه . وفي رأي وفد جمهورية موريتانيا الإسلامية ، فإن الجمعية العامة يجب أولا أن توجه نداء لوقف كل مساعدة أيا كان نوعها يمكن أن تساعد إسرائيل في ارتكاب مثل هذه الأعمال المشينة أو الاستمرار في تشكيل الخطر الدائم للسلم والاستقرار أو التقدم في الشرق الأوسط . ثانيا ، يجب تقرير حظر كامل على تسليم المواد النووية لإسرائيل ، وخاصة التعاون في هذا المجال بين هذا البلد وجميع الوكالات المتخصصة . ثالثا ، المطالبة باخضاع جميع المنشآت النووية الإسرائيلية للتفتيش ولنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية . رابعا ، أن يفرض على إسرائيل تعويض العراق عن الخسائر في الأرواح والخسائر المادية التي تسبب فيها العدوان الجوي الاسرائيلي . خامسا ، أن توجه الجمعية نداء بزيادة المساعدة الفردية والجماعية للعراق لتمكينه من مواصلة البرنامج السلمي لاستخدام الطاقة الذرية .

١٣٩ - إن إسرائيل وجنوب أفريقيا تنفردان بتجاهل الاتفاق العام الدولي في الرأي وبتعاونها العسكري وخاصة في الميدان النووي وبسياساتها العنصرية المعلنة وبتهديدها المستمر للحرية والتقدم والتنمية في إفريقيا وفي العالم العربي . إن جميع بلدان هاتين المنطقتين التي يشكل بلدي جزءا من إحداها ترغب في أن تخصص جهودها للتنمية وتود بصفة خاصة إنشاء منطقة خالية من تصنيع وتخزين أو استخدام الأسلحة النووية . ولكن لسوء الحظ فإن المؤسسات الأجنبية ذات الأهداف الاستعمارية تريد أن تبقى شعوبنا بعيدة عن تحقيق آمالها المشروعة هذه . إن هذين الكيانين إسرائيل وجنوب أفريقيا يستلهم الواحد منها الآخر ، ويتكيفا معا في المجال التقني وفي مجال الإرهاب وفي مجال العدوان . وقد نسعى غدا

في الحصول على أكبر قدر من المواد القابلة للإنشطار، واستخلاص اليورانيوم من فوسفات صحراء النقب، لغرض إنتاج الأسلحة النووية، وكان ذلك بتشجيع من حليفته الولايات المتحدة الأمريكية التي تمدد بالأموال والخبراء والتقنية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، بهدف تمكينه من فرض هيمنته على المنطقة والتهادي في غطرسة إسرائيل وجعلها تحقق مطامعها التوسعية على حساب حقوق الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية.

١٥٣ - وإنه لمن السخرية حقاً أن يفترى مندوب الكيان الصهيوني بأن كيانه قد أيد مبدأ عدم إنتشار الأسلحة النووية في كل المحافل، في الوقت الذي رفضت فيه إسرائيل التوقيع على إتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية ونظام ضمانات السلامة الملحق بها، وسمحت لنفسها بأن تهدد الأمن والسلم الدوليين، بل ومازالت تهدد بضرب المزيد من المنشآت النووية المكرسة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

١٥٤ - إن مجال الحديث عن غطرسة ووحشية الكيان الصهيوني، بمساعدة حليفته الولايات المتحدة الأمريكية، مجال طويل لا يتسع الوقت للخوض فيه، وإن الجميع يذكره تمام الإدراك. إن أعضاء الجمعية الموقرة يجب ألا يكتفوا بشجب وإدانة هذا العدوان الميَّت على سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة، بل يجب أن يؤكدوا وبإصرار على إصدار حكم عادل، وذلك بعدم تقديم أية مساعدات في مجال التقنية النووية، والمواد القابلة للإنشطار للكيان الصهيوني، والعمل على طرد إسرائيل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبار أنها خرقت وتحرق باستمرار مبادئ وأهداف الوكالة، والتأكيد على حق العراق في التعويض المادي عن الخسائر التي لحقت بمنشآته النووية، نتيجة لهذا العدوان الاجرامي المسلح، وتطبيق العقوبات على إسرائيل، وفقاً للفصل السابع من الميثاق إذا كنا آخذين في الحسبان مسألة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

١٥٥ - السيد كاميل (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أتحدث عن البند الذي نبحثه في الجمعية العامة. أود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أوجه، نيابة عن وفد بلادي، ترحيباً حاراً وقلبياً لوفد انتغوا وبرودا. ونحن لعل ثقة من أن إشتراك هذا الوفد في أعمال الأمم المتحدة سوف يعزز منظمنا ويوسع من نطاق التعاون الدولي.

١٥٦ - إن الهجوم العسكري الإسرائيلي على المنشآت النووية العراقية ليس فقط عملاً خطيراً من أعمال العدوان ضد دولة ذات سيادة لا يمكن تبريره في ظل أي بند من بنود ميثاق الأمم المتحدة، ولكنه أيضاً تطور خطير يشكك في فاعلية معاهدة عدم الانتشار. أساساً، فإننا نواجه موقفاً نجد فيه بلداً وقع على معاهدة عدم الانتشار ومنشآته النووية تعمل على التزام كامل مع أحكام نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقاً لاتفاق بين البلد المعني وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد أصبح ضحية لهجوم عسكري من جانب بلد يرفض التوقيع على معاهدة عدم الانتشار أو وضع برنامجه النووي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٥٧ - إن الهجوم على المنشآت النووية العراقية ادانة مجلس الأمن باعتباره « انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة ومعايير السلوك الدولي » وأداته كذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة تقريباً.

١٥٨ - وفي كلمتنا في مجلس الأمن^(١)، أدان وفد بلادي بقوة

السيادية للخير الأعظم للأغلبية الكبرى، وقبلت بمبدأ منع انتشار الأسلحة النووية وسعت فقط الى حقها في إقامة برامج توفر لها الضمانات للتنمية النووية للأغراض السلمية.

١٤٥ - وكما ذكرت، فلقد جئت لأتحدث أمام الجمعية العامة عن العمل الهام والحيوي الذي لم يهيئه قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١). إن مشروع القرار المعروض على الجمعية يدين إسرائيل كما فعل مجلس الأمن، ولكنه يدعو جميع الدول إلى أن توقف إمداد إسرائيل بالأسلحة والمواد الحربية بكامل أنواعها التي تمكنها من إرتكاب عدوانها ويطلب من مجلس الأمن أن يتحرى عن التعاون النووي الاسرائيلي مع دول وأطراف أخرى، كما يطلب من إسرائيل تعويض العراق عن الخسائر التي لحقت به في الممتلكات والأرواح.

١٤٦ - إن عدد المتكلمين الذين سبقوني الى المنصة والذين سيتبعوني، قد يوحي بأننا نمارس عملاً أضحى روتيناً في الجمعية، ولكن ليس هذا هو السبب. فنحن عندما نتكلم اليوم، إنما نقوم بذلك لأن أي واحد منا قد يسعى للحصول على علاجه هنا، إذا ما وقع ضحية لعدوان مماثل في وقت آخر.

١٤٧ - ولذلك، فإن وفد بلادي سوف يدعم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.14.

١٤٨ - السيد سالم محمد آدم (الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية): إن وفد الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية يعتبر العدوان الصهيوني المسلح على مركز الابحاث النووي العراقي انتهاكاً صارخاً لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتهديداً للأمن والسلم الدوليين، وقد عبرنا عن استنكارنا لهذا الهجوم الوحشي في خطابنا الموجه الى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨١^(٢).

١٤٩ - ونظراً لفشل مجلس الأمن في الوصول إلى قرار مناسب حيال هذا الموضوع نتيجة للضغط التي مارسها الولايات المتحدة الأمريكية العضو الدائم في مجلس الأمن، فإن الجمعية العامة تعود لمناقشة هذا الموضوع تحت البند ١٣٠ من جدول أعمالها.

١٥٠ - وهي على يقين تام من الأبعاد الخطيرة لهذا العمل التي يجب تدارسها وإصدار القرار المناسب بشأنها باعتبار أن كافة المحافل الدولية قد أدانته بشدة.

١٥١ - كما ذكر الدكتور إكلند (EKLAND)، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في سرده التاريخي لنشاطات الوكالة أثناء مناقشة البند (١٤/أ) من جدول الأعمال، بأن ضرب إسرائيل للمفاعل النووي العراقي يعد خرقاً لمعاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية ونظام ضمانات السلامة، والأمر المؤسف حقاً أن يقف مندوب الكيان الصهيوني على هذا المنبر ويتشدد بأن ضرب إسرائيل للمفاعل النووي العراقي يعتبر حقاً مشروعاً في الدفاع عن النفس، ويتبجح ويتفاخر بهذا العمل الارهابي. إننا لسنا في مجتمع الغاية، بل إننا في إطار مجتمع دولي تحكمه ضوابط وقوانين وأعراف دولية، فالعراق طرف في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وإن منشآته النووية خاضعة للرقابة والتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٥٢ - وعليه، فإن حجج الكيان الصهيوني بضرب المفاعل العراقي على أنها مشروعة حجج واهية ولا أساس لها من الصحة. إن الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٤٩ يسعى بكل الطرق والوسائل

له آثار بعيدة المدى . إن نظام ضمانات الوكالة هو عنصر أساسي من عناصر معاهدة عدم الانتشار . وخلال الفترة الطويلة قامت بالتفتيش على المفاعلات العراقية ولم تجد أي شواهد على أية أنشطة لا تتفق ومعاهدة عدم الانتشار . إن دولة ليست عضواً في معاهدة عدم الانتشار يبدو أنها لم تشعر بالاطمئنان لما توصلنا إليه أو إزاء قدرتنا على مواصلة القيام بواجباتنا فيما يتعلق بالضمانات على نحو فعال . ولصلحة أمنها الوطني شعرت أن من واجبها أن تقوم بعمل عسكري . ومن ناحية المبدأ لا يمكن للمرء إلا أن يخلص إلى نتيجة مؤداها أن نظام ضمانات الوكالة هو الذي هوجم أيضاً . إلى أين سيؤدي بنا ذلك في المستقبل ؟ »

١٦٣ - لقد إعتد كل من مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمؤتمر العام للوكالة أذانت الهجوم الاسرائيلي ضد المنشآت النووية في العراق . ولكننا نشعر بخيبة الأمل لأن مجلس الأمن لم يستطيع أن يعتمد تدابير فعالة لإجبار إسرائيل على الالتزام بحكمه الذي يدعو إلى « ... التعويض المناسب للتدمير الذي عانت منه (العراق) والذي إعترفت بمسؤولية إسرائيل » .

١٦٤ - إن وفد بلادي يوافق تماماً على مشروع القرار A/36/L.14 ، ويسعدنا أن نكون أحد مقدميه . ونود أن نسترعي اهتمام الجمعية إلى الفقرة السادسة من مشروع هذا القرار التي : « تطالب إسرائيل .. بأن تدفع نظراً لمسؤوليتها الدولية عن عملها العدواني تعويضاً عاجلاً وكافياً عما وقع من ضرر مادي وخسارة في الأرواح نتيجة للعمل المذكور » .

ويدعو مشروع القرار أيضاً إعادة تجديد الجهود لحمل إسرائيل على فتح برنامجها النووي لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى أن تصبح طرفاً في معاهدة عدم الانتشار . وأن تفعل المنظمة أي شيء يقل عن ذلك يعني التشكيك في مصداقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم الانتشار والأمم المتحدة ذاتها . وإذا لم نستطيع أن نقدم الضمانات الملائمة لسلامة وأمن المنشآت النووية السلمية فانتنا سوف نشهد الخطوة الأولى في إنهيار معاهدة عدم الانتشار مع كل الآثار الخطيرة المترتبة على مثل هذا التطور .

١٦٥ - السيد زين العابدين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أسوة بن سبقوني من متحدثين أود أن أقدم ترحيبنا الحار نيابة عن حكومة ماليزيا بوفد أنتيغوا وبربودا على انضمامها كدولة جديدة إلى هذه المنظمة . ونحن نتطلع إلى التعاون المستمر مع وفد أنتيغوا وبربودا في السنوات المقبلة .

١٦٦ - إن السادة الأعضاء يذكرون ذلك الاستياء الذي شعر به المجتمع الدولي إزاء أفعال العدوان التي لم يسبق لها مثيل التي ارتكبتها إسرائيل ضد المنشآت النووية في العراق في السابع من حزيران/يونيه من عام ١٩٨٠ والذي قامت خلاله القوات الجوية الاسرائيلية بتدمير المنشآت النووية العراقية التي أنشئت لتنمية الطاقة النووية للاستخدامات السلمية . وبينما يعتبر هذا الهجوم حلقة في سلسلة الأفعال العدوانية التي تقوم بها إسرائيل مغفلة تماماً سيادة الدول العربية وسلامة أراضيها فإن هذا الحدث بالذات له آثار بعيدة المدى ويعتبر تحدياً لمصداقية النظام الدولي الثابت من أجل تنظيم التنمية النووية للأغراض السلمية .

١٦٧ - إن وفد بلادي قد رفض رفضاً قاطعاً تبرير إسرائيل لهجومها بحجة أن المنشآت النووية العراقية كانت تمثل تهديداً لأنها

الهجوم الاسرائيلي ، وأيدنا القرار ٤٨٧ (١٩٨١) الذي إعتد به مجلس الأمن في ١٩ حزيران/يونيه من هذا العام باعتباره قراراً سليماً ، ليس فقط لأن الهجوم يعد انتهاكاً لأهم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المقدسة ، وإنما لأنه يهدد أيضاً تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية من جانب البلدان النامية عموماً ، كما يهدد نزاهة معاهدة عدم الانتشار بصفة خاصة . هذا العمل العدواني المرتكب بدون استفزاز لا يمكن أن يتجاهله المجتمع الدولي ، ونحن نشعر بالرضا إذ نلاحظ أن الحكومة العراقية قد تجنبت زيادة ترددي الموقف وذلك بعرض المسألة فوراً على الأمم المتحدة . وإن وفد بلادي يشيد بما أبداه العراق من ضبط للنفس ، ويؤمن بأن قرار مجلس الأمن يجب أن لا يمنع هذه الجمعية من أن تعبر عن آرائها على نحو ملموس .

١٥٩ - إن ممثل إسرائيل شرح الهجوم باعتباره عملاً دفاعياً يمكن تبريره بموجب ميثاق الأمم المتحدة . وخلال مناقشة مجلس الأمن حول هذا البند في حزيران/يونيه الماضي ، أصغينا إلى بيانات ممثلي إيطاليا^(١) وفرنسا^(٢) ، اللذين ركزا إتهام المجتمع الدولي على حجم ونطاق المشكلة بأبعدها المختلفة ، لأن هذه البلدان كانت قد ساعدت في بناء المنشآت النووية في العراق . وقد أعلن ممثل إيطاليا أمام مجلس الأمن أن الوقود النووي المقدم من جانب إيطاليا للمنشآت العراقية لا يمكن استخدامه لصنع أسلحة نووية . كذلك ، فإن ممثل فرنسا ، من جانبه ، أبلغ مجلس الأمن أن حكومة بلاده قد تأكدت من أن المفاعلات التي قدمتها لهذه المنشآت سوف تستخدم فقط في الأغراض السلمية وأنه سوف يكون من المستحيل تغيير المنشآت لتحويلها للأغراض العسكرية دون أن يكتشف ذلك على الفور . فضلاً عن ذلك ، إستمعنا إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو حجة في هذا الشأن ، معلناً أمام مجلس الأمن أن « الوكالة قد قامت بالتفتيش على المفاعلات العراقية ، ولم تجد أية شواهد على أية أنشطة لا تتفق ومعاهدة عدم الانتشار »^(٣) .

١٦٠ - ولا يمكن التصديق إذن أن تتوقع إسرائيل من هذه الجمعية أن تصدق أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفرنسا وإيطاليا وغيرها كانت تدبر مؤامرة خطيرة لتزويد العراق بالقدرة على صناعة أسلحة نووية لاستخدامها ضد إسرائيل . إن هجوم إسرائيل لا يمكن أن يفهم إلا على أنه إشارة لدول المنطقة إلى أنها لو قررت أن تطور الطاقة النووية لأغراض سلمية في التزام كامل مع قواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فإنها قد تتعرض لهجمات إجهاضية مماثلة ، وهذا بطبيعة الحال أمر لا تقبله الجمعية .

١٦١ - وكعضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكدولة مؤقعة على معاهدة عدم الانتشار فإن اندونيسيا تشعر بطبيعة الحال بالقلق إزاء التهديد الذي يمثله هذا الهجوم والذي يتعرض له نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم الانتشار . إن فاعلية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم الانتشار لم تكن موضع تشكيك على الإطلاق ، ولم يحدث مطلقاً منذ بدء سريان معاهدة عدم الانتشار منذ عام ١٩٧٠ أن أخطأت الوكالة الدولية في تنفيذ أحكام المعاهدة .

١٦٢ - ولهذا فإن وفد بلادي يشارك مشاعر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تم الإعراب عنها في النشرة الصحفية رقم ٩٨٨ للوكالة ، بتاريخ ٩ حزيران/يونيه من عام ١٩٨١ والتي تعلن :

« إن الهجوم على المركز النووي العراقي يعتبر تطوراً خطيراً

في الاجتماع العام الثاني والخمسين الذي انعقد بالأمس أن مندوب العراق قد اقترح دعوة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لإلقاء بيان بشأن الموضوع المطروح علينا. ونظراً لعلاقة العمل في الوكالة بهذا الموضوع الذي تناقشه، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح؟

وقد تقرر ذلك.

١٧٢ - الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بناء على ذلك فانه عقب المتحدث الأخير في المناقشة العامة صباح الغد فان السيد ايكلمند سوف يتحدث وبعده سوف تستمع الجمعية الى تفسيرات التصويت قبل التصويت.

١٧٣ - وأدعو الآن المندوبين الذين يرغبون في الكلام ممارسة حقهم في الرد.

١٧٤ - السيد الزهاوي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وضع من البيان الذي ألقته مندوبة الولايات المتحدة هذا الصباح أن وفد الولايات المتحدة وحده، دون بقية الأعضاء في الأمم المتحدة، يقف مع إسرائيل في معارضة نظر الجمعية العامة للبند المطروح علينا. إن مندوبة الولايات المتحدة زعمت أن العمل الذي قامت به الجمعية العامة إزاء هذا الموضوع الهام لم يكن مطلوباً حيث أن الجمعية، كما قالت، قد أدانت إسرائيل بالفعل أمس. وهذا ببساطة غير صحيح. ويبدو أن السيدة كيركباتريك ليست على علم بمضمون القرار ٣٦/٢٥ الذي اعتمدته الجمعية العامة. ومن الواضح أنها لم تقرأ نص القرار. لقد قرأت المقال المنشور في عدد اليوم من صحيفة النيويورك تايمز عن المقرر الذي اعتمدته الجمعية بالأمس ولكنها لم تقرأ القرار. إن القرار ذكر فقط، كما نعلم جميعاً، في الفقرة التمهيدية أن الهجمة الإسرائيلية المتعمدة على منشآت العراق النووية تشكل تهديداً خطيراً لكل نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولم يذكر القرار إدانة إسرائيل في أي جزء منه. ومن المدير بالملاحظة أن لغة هذه الفقرة التمهيدية تعتمد أساساً وبالحرف الواحد على الفقرة الثالثة من منطوق قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ (١٩٨١) ونصها كالآتي:

« ويعتبر فضلاً عن ذلك أن الهجمة المذكورة تشكل تهديداً لكل نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي الأساس لمعاهدة عدم الانتشار »

ورغم قائل الفقرتين فان السيدة كيركباتريك لم تجد صعوبة على الاطلاق في تحويل مضمون ومعنى الفقرة التمهيدية التاسعة من القرار ٣٦/٢٥ إلى « إدانة ». وإذا كان هذا هو تفسيرها للقرار المعتمد فانه ينبغي أن ينطبق بالمثل على الفقرة الثالثة من منطوق قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ (١٩٨١) وينبغي أن تقبله على ذلك على أنه إدانة لإسرائيل. ومع ذلك فقد اعترضت أيضاً على مشروع القرار المطروح اماناً على أساس أنه يختلف اختلافاً كبيراً مع القرار رقم ٤٨٧ (١٩٨١). ومع ذلك فلننظر هل الأمر كذلك. إن مجلس الأمن في قراره يقول:

« يُدين بقوة الهجمة العسكرية من جانب إسرائيل في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة ومعايير السلوك الدولي ».

١٧٥ - إن تعريف العدوان الذي اعتمدته الجمعية العامة بالتوافق العام في الرأي بالقرار رقم ٣٣١٤ (د - ٢٩) في القسم (ب) من المادة الثالثة يرتب الأعمال التالية كأعمال للعدوان:

الوطني. وعلى العكس يعتقد وفد بلادي أن الخطر الحقيقي الوحيد في الشرق الأوسط هو الذي تشكله إسرائيل، التي يُعتقد أنها على وشك إنتاج أسلحة نووية من منشآتها النووية. وبما أنها ليست عضواً في معاهدة عدم الانتشار فانها تستطيع تنمية القدرة النووية دون أن تخضع لأية رقابة ثنائية أو اقليمية أو دولية. أما العراق فهو طرف في المعاهدة ومنشآته النووية تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مما يبعد أي احتمال لتحويل المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية. إن الدافع الحقيقي للهجوم الاسرائيلي ضد المنشآت النووية العراقية ليس إلا محاولة مبيتة لتخويف الدول العربية المجاورة، ولوقف تقدمها ومنعها من الحصول على التكنولوجيا النووية، ومن ثم تمكين إسرائيل من تقوية قبضتها على الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة إنتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة.

١٦٨ - إن هذا الحادث يُعتبر مدعاة للقلق من قبل المجتمع الدولي، حيث أن مصداقية النظام الدولي الذي أقيم من أجل تنظيم تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، تواجه تحدياً سافراً من جانب دولة لا تتمسك بمبادئ هذا النظام. إن هذا الحادث يجعل من الأهمية بمكان أن تكون معاهدة عدم الانتشار مقبولة عالمياً كصك يمكن من خلاله الحد من إنتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك فإن المعاهدة، وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما هي قائمة سوف تضمن الحق الثابت للدول، ولا سيما البلدان النامية لكي تشرع في التطوير المنظم في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية عن طريق التعاون الدولي. إن وفد بلادي يعتقد أنه نظراً للآثار الدولية الخطيرة المترتبة على ذلك فإن المنشآت النووية الاسرائيلية يجب أن تخضع لتفتيش دولي منظم.

١٦٩ - إن وفد بلادي قد شعر بالأسف لأن مجلس الأمن الذي اجتمع لبحث العدوان الاسرائيلي قد أخفق في تطبيق عقوبات إجبارية على إسرائيل بمقتضى أحكام الفصل السابع من الميثاق. ولكن مع ذلك ينبغي ألا نسمح لإسرائيل أن تشجع نتيجة لهذا الاخفاق. إن استمرارها في التهديد بالقيام بهجمات أخرى يجب إيقافه. ويجب أن نعمل بحسم لايجاد طرق وسبل تضمن إذعان إسرائيل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن العديدة ومنعها من استخدام إمكانياتها العسكرية النووية في النزاع في الشرق الأوسط.

١٧٠ - أماناً اليوم في الجمعية العامة مشروع القرار A/36/L.14 « ويتشرف وفد بلادي بالاشتراك في تقديمه. إن هدف هذا المشروع هو الحيلولة من حدوث هجوم مشابه في المستقبل، ودعوة إسرائيل لوقف التهديدات بهجوم آخر على المنشآت النووية العربية. كما أن المشروع يدعو الدول الأعضاء بأن تكف عن تزويد إسرائيل بالأسلحة والمواد ذات الصلة بجميع أنواعها والتي تمكنها من إرتكاب أعمال العدوان ضد الآخرين. إن مشروع القرار يسعى فضلاً عن ذلك، إلى منع أي تعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا في المجال النووي لمنع انتشار الأسلحة النووية وحفاظاً على فعالية المعاهدة. إن مهمة التحقيق في هذا التعاون عهد بها الى مجلس الأمن. وأخيراً فان مشروع القرار يدعو إسرائيل الى أن تضطلع بمسؤوليتها الدولية عن أفعالها العدوانية تمسحاً مع القرار ٤٣٧ (١٩٨١) لمجلس الأمن، وأن تدفع تعويضات سريعة ملائمة لحكومة العراق عن الخسائر الفادحة والتدمير الذي لحق بها. وكمشارك في تقديم مشروع القرار فاني أناشد جميع أعضاء الجمعية العامة بتأييد الموافقة عليه.

١٧١ - الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء

المشاركة في الدفاع عن المنطقة التي هي جزء منها ، أو في ترتيبات الأمم المتحدة وتدبيرها للدفاع الجماعي وإنما ولن تقوم بأي عمل عدواني ضد أي دولة أخرى .

وبكل تأكيد فإن لمجلس الأمن وللجمعية العامة الحق في أن يعربا عن رأيها حول ذلك التزويد الدائم بالأسلحة العدوانية لدولة عدوانية ؟

١٧٩ - إن السيدة كيركاتريك ممثلة الولايات المتحدة اعترضت أيضاً على دعوة مجلس الأمن للتحقيق في الأنشطة النووية لإسرائيل . ونحن نعرف أن مجلس الأمن في الفقرة الخامسة من قراره ٤٨٧ (١٩٨١) قد دعا « إسرائيل إلى أن تضع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية » . وقد رفضت إسرائيل بعناد الامتنال إلى ذلك ، ولا نية لها فيه ، وبالطبع من حقنا أن نسأل مجلس الأمن أن يتابع هذا النداء ويفعل كل ما يستطيع للتحقيق فيما تقوم به إسرائيل في مفاعلاتها السرية التي لا تخضع لأية ضمانات ، وهي التي رفضت ، في المنطقة ، أن تخضع تلك المفاعلات والمنشآت للتفتيش الدولي ، ومع ذلك أخذت على عاتقها التحكم في القانون والقيام بذلك الهجوم الاجرامي ضد العراق . وبكل تأكيد لابد لمجلس الأمن أن يتخذ تدبيراً في هذا الصدد .

١٨٠ - إن وفد بلادي لا يود الاسترسال في محاسن ومساوىء اتفاقات كامب دافيد ولكن الوفد الأمريكي هو الذي أثار هذا الموضوع . ومن الطريقة التي يتحدثون بها عن إتفاقات كامب دافيد والاشارات المتكررة لما أنجزته مصر وإسرائيل عن طريق هذه الاتفاقات ما يدل على أن الولايات المتحدة في الواقع تجهل متضمنات الاتفاقات المذكورة . وكما تختلف الضفة الغربية عن سيناء . وكيف تنظر إسرائيل للضفة الغربية التي تسميها يهودا والسامرة ، وما تنوي تنفيذه في تلك الأراضي المحتلة ، بنظرة تختلف عن نظرتها إلى ما فعلته في سيناء . إنني لا أود أن أعرض لذلك هنا فليس هذا هو المكان ولا الزمن للملايين لذلك ولكن أردت الإشارة إلى مدى الحظ الذي تنطوي عليه المقارنة بين هذين الجانبين من مشكلة الشرق الأوسط .

١٨١ - السيد بلوم (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في بياني الذي أدليت به بالأمس في الجلسة ٥٢ قدمت معطيات علمية وفنية توضح بلا أدنى شك أن العراق كان بصدد إعداد أسلحة نووية ، وطرح عدة تساؤلات كنت قد طرحتها على وزير خارجية العراق في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨١ في مجلس الأمن . وفي سلسلة الإهانات التي تعرض لها بلدي من قبل العراق وآخرون في مناقشات الجمعية العامة ، فأننا لم نحصل على أي اجابة للتساؤلات الواضحة الواردة في الأسئلة الفنية التي قدمتها وحتى لا تضع هذه التساؤلات في إطار الخيث والدعايات فأنني سوف أطرح هذه التساؤلات مرة أخرى على مندوب العراق .

— أولاً ، لماذا حاول العراق في ١٩٧٤ الحصول على مفاعل للطاقة النووية من النوع المصمم - من بين أغراض أخرى - لانتاج كمية كبيرة من البلوتونيوم للاستعمال العسكري ؟

— ثانياً ، لماذا أصرَّ العراق على الحصول على مفاعل قوته ٧٠ ميجاوات ولا يمكن استخدامه كمصدر من مصادر الطاقة ؟

— ثالثاً ، لماذا أصرَّ العراق على الحصول على وقود من النوع الصالح لصنع السلاح بدلا من الحصول على البديل الأقل انتشارا وهو وقود الكارامل ؟

« القصف بواسطة القوات المسلحة لدولة ضد أراضي دولة أخرى أو استخدام أية أسلحة من جانب دولة ضد أراضي دولة أخرى » إن هذا التعريف للعمل العدواني ، إلى جانب إدانة مجلس الأمن لهذا العمل ، يصم بوضوح إسرائيل التي تتباهي صراحة بكونها المدبرة لهذا العمل ، وبكونها المعتدية . ومع ذلك واستنادا إلى تقارير موثوقة فإن هنري كيسنجر عندما كان وزيرا للخارجية قد أعطى إسرائيل تأكيداً بأن الولايات المتحدة لن تسمح مطلقاً لمجلس الأمن أن يدين إسرائيل ثانية كمعتدية . هل أن لدى أي دولة ضماناً بالحصانة الدائمة ضد العقاب بحيث تتصرف دون رادع مهما كانت أعمالها في المستقبل لا يمكن التسامح معها ؟

١٧٦ - إن الولايات المتحدة تعمل كما لو كانت وكيلة لإسرائيل في المجلس ، وقد أضفت على الدولة التي تحميها حق الرفض الدائم مهما كان العمل الذي تقوم به . إن وفد الولايات المتحدة يحاول الآن بحيل بهلوانية أن يمنع الجمعية من أن تضم إسرائيل كمعتدية في هذه القضية بينما هناك إدانة عالمية لعمل إسرائيل العدواني .

١٧٧ - إن السيدة كيركاتريك أثارت موضوعاً آخر ، في إنحراف عن المعايير المقبولة للسلوك الدولي والقانون الدولي . إنها تفترض أن رفض العراق قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ورفضها لإقامة السلام مع إسرائيل - التي تعد بالنسبة لنا معتدية - هي حقائق مخفية تؤخذ في الاعتبار عند الحكم على عمل إسرائيل وهجمتها العسكرية ضد العراق . إن هذا الأمر لم نسمع عنه بتاتا . أولاً ، إن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ليسا المشكلة المطروحة هنا . ولا يعيننا هنا من الذي يقبل ومن الذي يرفض هذين القرارين . نحن نواجه هنا قضية عدوان واضحة وانتهاكاً سافراً للعيثاق ، ما شأن قبول قرار أو عدم قبوله في هذا الصدد ؟ ولو قبلنا منطق السيدة كيركاتريك فإن أي دولة تجد من سبباً لمهاجمة دولة أخرى إذا لم تقبل هذه الأخيرة قراراً لمجلس الأمن . وتمشيها مع هذا المنطق فإن البلدان العربية والشعب الفلسطيني لديها كافة المسوغات وكافة الحقوق لتتصرف بالكيفية إزاء إسرائيل التي لم ترفض فقط قرارات مجلس الأمن بل إنتهكت باستمرار عدداً كبيراً منها ، وكذلك لتستخدم نفس السياسات العدوانية القائمة على - ارهاب وتوسع الدولة - التي ستبعتها إسرائيل .

١٧٨ - وفيما يتعلق بمسألة تزويد الولايات المتحدة الأسلحة لإسرائيل فإن هذه مسألة لا تتعلق بقوانين الولايات المتحدة فحسب بل إنها موضع اهتمام كبير بالنسبة للمجتمع العالمي . إن ممثل الولايات المتحدة في لجنة نزع السلاح قد أشار إلى هذه المسألة ذات الصلة الوثيقة جداً في الاجتماع الذي عُقد في ١٨ حزيران/يونيه عندما نوقش الهجوم الإسرائيلي على العراق في لجنة نزع السلاح وحسب البيان الصحفي الذي صدر عن الأمم المتحدة فإن السيد تشارلس فلاوري .

« ... اقتبس قسماً ذا صلة باتفاق الولايات المتحدة - وإسرائيل المتبادل للمساعدة في الدفاع المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٥٢ فقال :

« إن حكومة إسرائيل تؤكد لحكومة الولايات المتحدة ، أن تلك المعدات ، والمواد أو الخدمات المطلوبة من الولايات المتحدة .. مطلوبة ، وسوف تستخدم فقط للحفاظ على الأمن الداخلي لإسرائيل ودفاعها المشروع عن نفسها أو لتمكينها من

وعلى أفعالها الاجرامية لكي تحصل بوسائلها السرية على مقدراتها النووية . لماذا تخفي أفعالها في مقال ديمونة ؟ . لماذا ترفض ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؟ . لماذا ترفض قبول حتى تفتيش الولايات المتحدة ؟ . فلترد اسرائيل على الجمعية . إنه ليس العراق وإنما اسرائيل هي التي ينبغي عليها أن ترد على الجمعية .

١٨٥ - الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرغب ممثل إسرائيل في أن يتحدث ممارساً لحق الرد للمرة الثانية . وإنني أود أن أذكر مرة أخرى بأن البيانات التي يُدلي بها ممارسة لحق الرد محددة بخمس دقائق في المرة الثانية .

١٨٦ - السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني أعتقد أن جميع الأعضاء يدركون تماماً حقيقة أن ممثل العراق قد تجنب مرة أخرى أية إجابات على الأسئلة التي طرحها . إن العراق وقد وُوجه بالأسئلة التي طرحها ، إن كان يتصرف بحسن نية - وهذا ما لا يحدث بدليل الاستعراض الذي يديه الآن - لما كانت أمامه مشكلة في الاجابة عليها .

١٨٧ - ومن الواضح أن العراق يمكنه أن يتصرف في هذه المنظمة دون عقوبة ، إنه لن يلام ، إنه لن يسأل ، إنه لن يستجوب ، إنه لن يُدان ، لأن العراق ودولا أخرى تتمتع بالحصانة الفعلية من العقوبة في هذه المنظمة . انني لا أود أن أتناول أسباب ذلك فهي معروفة جيداً ولكنها لا قيمة لها بالنسبة للعراق ومؤيديه لكي يتخفوا هنا أو في أي مكان آخر كمدافعين عن القانون الدولي والعدالة الدولية . إن الحقيقة البسيطة هي أنهم مهما فعلوا وكيفما فعلوا في أي وقت فعلوا فانهم واثقون من أغلبية دائمة . أما بقية الأعضاء فتتخذ موقفاً أيما كان ، وهذا هو التعصب الأعمى ، وهو النفاق الواضح .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥

الملاحظات

(١) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة السادسة والثلاثون ، الجلسة ٢٨٨٢ .

(٢) المرجع نفسه ، الجلسة ٢٢٨٨ .

(٣) L. Oppenheim, *International Law: A Treatise*, 7th ed., H. Lauter Pacht, ed., Vol. II, Disputes, War and Neutrality (London, Longman's, Green and Co., 1955), P. 159.

(٤) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة السادسة والثلاثون ، الجلسة ٢٢٨٠ .

(٥) المرجع نفسه ، السنة السادسة والثلاثون ، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو ، وحزيران/يونيه ١٩٨١ ، الوثيقة SI/14528 .

(٦) المرجع نفسه ، الوثيقة SI/14533 .

(٧) المرجع نفسه ، السنة السادسة والثلاثون ، الجلسة ٢٢٨٥ .

(٨) المرجع نفسه ، الجلسة ٢٢٨١ .

(٩) المرجع نفسه ، السنة السادسة والثلاثون ، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨١ ، الوثيقة SI/14559 .

(١٠) المرجع نفسه ، السنة السادسة والثلاثون ، الجلسة ٢٢٨٧ .

(١١) المرجع نفسه ، الجلسة ٢٢٨٦ .

— رابعاً ، ما هي احتياجات العراق من الطاقة النووية التي يمكن تبريرها نظراً الى موارده الوفيرة من النفط ؟

— خامساً ، اذا كان العراق في مثل هذه الحاجة فلماذا لم يطور برنامجاً لانتاج الطاقة النووية التجارية . ولماذا لم يعقد أي صفقة ذات صلة بمثل هذا البرنامج ؟

— سادساً لماذا ، إذا كان يهتم بصفة عامة بالبحوث النووية ، قد هرع اذن الى شراء تقنية فصل البلوتونيوم والمعدات اللازمة لذلك ؟

— سابعاً ، لماذا بذل العراق جهوداً محمومة للحصول على كميات كبيرة من اليورانيوم الطبيعي وتكديسها وبعضه ليس خاضعاً لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؟

١٨٢ - نظراً لأن العراق دولة في حالة حرب مع اسرائيل لأكثر من ثلاثين عاماً وتوجه تهديدات صريحة بالقضاء على بلادي ، فهل أي عضو يتحلى بعقلية منصفة في هذه الجمعية لديه الاستعداد للقول بين كان يتعين على اسرائيل أن تتجاهل الاجابة على هذه الأسئلة التي فرغت توا من تكرارها ؟ إن ما جرى هنا يمثل جهداً محموماً لحشد دول تتحدث طويلاً للتنويه عن القضايا التي أثارها ، ولكن الأسئلة التي طرحها لن تختفي وإنما تتطلب عناية واهتماماً دقيقاً واجابة جديدة حتى ولو رغب مندوب العراق في تحويل الانتباه عنها ، وربما رغب مندوب العراق أن يقدم للجمعية بعض الاجابات بدلاً من التهادي في طرقة المعتادة الرامية الى تحويل الأنظار ورفض القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لمجلس الأمن . ونحن طبعاً قد سجلنا تأكيده إصرار العراق على مواصلة سياستها العدوانية الساعية الى الحرب إزاء اسرائيل انه في منتهى الجرأة والوقاحة من أي مندوب للعراق وهي دولة تقوم بأعمال عدوانية ليس ضد بلادي فقط ، وتحاول وصم الغير بأنهم معتدون ولكننا تعودنا على هذه المظاهر من الغرور والصلف التي يبدونها مندوب العراق .

١٨٣ - الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرغب ممثل العراق في أن يتحدث ممارساً لحق الرد للمرة الثانية ، وإنني أود أن أذكر بأن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد محددة بمدة خمسة دقائق في المرة الثانية ، وذلك وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ .

١٨٤ - السيد الزهاوي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشير الى أنه ليس هناك أحد متهم بالقيام بأعمال التكتيك مثل الممثل الصهيوني الجالس هنا ، وهو ليس في موقف يسمح له بتوجيه أية أسئلة الى أي شخص أي الى العراقي . إن العراق لا يعمل في الظلام ، والعراق لم يرتكب عملاً عدوانياً ، والجمعية لا تقوم بنظر البرنامج النووي العراقي أو خطط التنمية الخاصة بالعراق أو مصادره البترولية . إن الجمعية تواجه عملاً عدوانياً خطيراً ارتكبه الصهيونية ليس فقط ضد العراق وهو دولة عضو ولكنه أيضاً ، وفقاً لاتفاقية شاملة ضد الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام الضمانات ، وضد الحق السيادي للدول في التنمية ، وضد الأسس التي يقوم عليها الميثاق ، وضد أحكام القانون . إن اسرائيل هي التي تطالب بالاجابة على عملها الارهابي وعلى تخريبها